سام
للحقوق والحريات

نازحون في العراء

تقريراً حقوقياً يوثق الوضع الإنساني في مخيمات النزوح في داخل اليمن

سام
للحقوق والحريات

ديسمبر 2022

www.samrl.org

نازحون في العراء

تقريراً حقوقياً يوثق الوضع الإنساني في مخيمات النزوح داخل اليمن

سام
للحقوق والحريات

من هي سام؟

منظمة حقوقية مستقلة وغير ربحية مقرها جنيف، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على تصريح عمل في ديسمبر 2017 .تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص، وايصال انتهاكات حقوق الانسان الى مؤسسات صناعة القرار، والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة، تعرضت للعديد من حمالت التشويه والتحريض، وكذا القرصنة لمنصاتها من أطراف الحرب اليمنية بسبب فضحها ما ارتكبوه من جرائم. وأصدرت عشرات التقارير باللغتين العربية والانجليزية والبيانات الحقوقية التي توثق انتهاكات الحرب وحقوق الانسان في اليمن

www.samrl.org
info@samrl.org

مقدمة

لا يعرف الفرد اليمني متى يحمل ما بقي من أمتعته البسيطة ليواصل شق طرق النزوح مجدداً، متنقلاً من مكان إلى آخر، بحثاً عن الأمان والمأوى، وما يستطيع حمله من أشياء بسيطة تُوزع عليهم من قبل مخيمات النزوح، التي يكاد أن تسد رمق الجوع الذي يطاله ويطال أطفاله وعائلته.

فمعاناة النزوح للمواطن اليمني تجسيد فعلي للمأساة الإنسانية، التي خلفتها الحرب الدائرة في اليمن، منذ نحو ستة أعوام، حيث أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن ما لا يقل عن 172 ألف شخص نزحوا من ديارهم خلال العام الماضي 2020، بسبب الصراع.

مع استمرار القتال تستمر موجة النزوح، في مناطق جنوب محافظة مأرب (شمال شرق اليمن) وبلغ عدد الهاربين من التصعيد الأخير خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أكثر من 100 ألف نازح، بحسب مسؤولين حكوميين في المحافظة، التي تؤوي أكبر تجمع للنازحين في البلاد؛ اضطروا للفرار من الاستهداف بعد أن تحولت قراهم ومخيماتهم السابقة إلى ساحة حرب، فكان فرارهم إلى عمق الصحراء، شرقي مدينة مأرب في اتجاه حقول صافر النفطية في مخيمات تفتقر لأبسط الأشياء التي تعينهم على الحياة.

هذا وسبق أن أعلنت المنظمة الدولية للهجرة بأن محافظة مأرب (شمال شرقي اليمن) هي المنطقة التي شهدت أعلى نسبة نزوح؛ مبينة أن تقديراتها تشير إلى أن مديرية مأرب المدينة وحدها (المركز الإداري للمحافظة) استقبلت أكثر من 73 ألف نازح جديد العام الماضي.

وينتشر الكثير من مخيمات النزوح في عدد من المحافظات اليمنية، إلا أن مدينة مأرب تحتضن العدد الأكبر منهم؛ بأكثر من 2.5 مليون شخص

بعد أن أصبحت الوجهة المثلى لكثير من النازحين المدنيين الذين تقطعت بهم السبل، حسب تقارير المنظمات المحلية والدولية.

وعلى الرغم من استقبالها هذا العدد الكبير من النازحين في مخيمات خصصتها لهم المنظمات المحلية والدولية العاملة في المجال الإغاثي، فإن كثيراً من الشكاوى تواترت حول سوء التجهيزات الخاصة بالمخيمات، ومنها انعدام المياه الصالحة للشرب وشح دورات المياه وتهالك الخيام التي لا تقي مئات الأسر من تداعيات الشتاء، وأيضاً لهيب شمس الصيف.

فبحسب أكثر التقديرات فإن أكثر من 70 % من النازحين في المحافظة، يعيشون أوضاعاً صعبة، حيث باتوا في "عشش" وخيام مهترئة لا توفر لهم أبسط الحماية من مؤثرات الطبيعة.

ويواجه الآلاف من الأفراد العديد من الصعوبات في رحلة الهروب والنزوح المؤلمة من منازلهم ومخيماتهم السابقة، حتى وصولهم إلى الأماكن التي اتخذوا منها مخيمات تتجاوز الـ 10 مخيمات تتناثر في مسافات متقاربة، في إطار مديرية الوادي (وادي عبيدة) منها "النقيعا، بني معيلي، الجثوة، سيما، غصن، الرمسة، الحصون، العرقين، مخيم وحشان الشرقي، المكراف"، مخيمات لم تصل إليها أي مساعدات أو معونات من المنظمات الإنسانية أو العاملة في الإغاثة، ما وصلها فقط وبحسب شهادات هو من فاعلي خير ومن المجتمع المضيف.

تسعى "سام" في تقريرها الحالي "نازحون في العراء" لتسليط الضوء على المعاناة المستمرة والممتدة للنازحين اليمنيين، في المخيمات والمناطق التي فروا إليها، بعد فقدانهم بيوتهم وانعدام الأمن في مناطقهم الأصلية، مع الإشارة لتردي الحالة الإنسانية والصحية والأمنية التي تطال اليمنيين في رحلة نزوحهم بين المخيمات والصعوبات التي يواجهونها، إضافة للانتهاكات التي يتعرضون لها، ولا سيما النساء والأطفال.

منهجية التقرير

نازحون في العراء تقرير يوثق الوضع الإنساني في بعض مخيمات النزوح القسري في اليمن للفترة من بداية مارس 2018 وحتى نهاية ديسمبر 2020.

زارت سام العديد من المخيمات في كلٍ من مأرب أكبر المحافظات اليمنية استقبالا للنازحين، والعاصمة المؤقتة عدن التي نزح إليها العديد من الأسر من محافظة الحديدة ومحافظة صنعاء ومحافظة تعز الواقعة في وسط اليمن ومحافظة المهرة في أقصى الشرق المحادّة لسلطنة عمان؛ من خلال فريق من الباحثين والمتعاونين مدربون على كتابة القصة الحقوقية، وعلى استخدام آليات الرصد والتوثيق المعمول بها دولياً.

يعمل باحثو المنظمة ومتعاونوها في ظروف خطرة للغاية في اليمن، حيث شُنت على المنظمة الكثير من الحملات من جهات عسكرية وسياسية تتلقى الدعم والتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وأخرى من جماعة الحوثي، وكذا قوات عسكرية حكومية، حيث قُدّمت منظمة سام للمحاكمة من قبل النيابة العامة الخاضعة لسلطة الحوثيين بصنعاء بتهمة دعمها لطائفة البهائيين في اليمن، وشنت قنوات وصحف إماراتية وخليجية حملة إعلامية غير نزيهة ضد المنظمة وإدارتها فأصبح باحثو المنظمة ومتعاونوها عرضة للملاحقة والتضييق من قبل كل أطراف النزاع في اليمن، ومع ذلك فقد استطاع فريقها الوصول إلى عشرات الوقائع والضحايا والشهود خلال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بهجمات القناصة والقتل المتعمد.

حرص فريق المنظمة داخل اليمن وإدارتها في جنيف السويسرية على اللقاءات المباشرة بالمتضررين من النزوح القسري في المخيمات، وزيارة المخيمات والاطلاع على أوضاعها ومعاناة النازحين فيها، وتصوير الضحايا؛ فقد استخدمت المنظمة أيضاً الوسائل المتاحة للاتصال، كما تواصلت مع الجهات المعنية كإدارة النازحين في مأرب للاطلاع على حجم الكارثة الإنسانية وأعداد الضحايا.

تعتقد المنظمة أن ما توصّلت إليه في هذا التقرير لا يحيط بحجم الكارثة الإنسانية في اليمن، والتي وصفت بحسب تقارير أممية أنها من أكبر الكوارث الإنسانية في العصر الحديث. لكن التقرير يسعى إلى تقديم صور حية من داخل المخيمات وينقل معاناة الضحايا كما هي فالتقرير يسرد نماذج حية من قصص هؤلاء النازحين في العديد من المحافظات اليمنية.

أهمية التقرير

يكتسب التقرير أهمية في كونه يوثق الوضع الإنساني للمهجرين قسرياً في العديد من المخيمات المخصصة لاستقبالهم في العديد من المحافظات، ويقدم صورة عن ظروف العيش القاسية في هذه المخيمات، والتحديات التي تواجه النازحين خاصة في ظل نقص التمويل واستمرار المعارك على أطراف بعض هذه المخيمات التي استهدف بعضها أكثر من مرة في محافظة مأرب، ويسرد أهم التحديات التي تواجه المهجرين قسرياً في هذه المخيمات خاصة النساء والأطفال منهم.

والتقرير يحتوي على العديد من الشهادات والقصص لضحايا التهجير، الذين لا يزالون يعانون الأوجاع ويقاسون آلام الهجرة داخل الوطن، خاصة في ظل قصور داخلي وخارجي نحوهم. إن هذا التقرير مساهمة في إيصال صوت ضحايا التهجير القسري وكشف جزء من معاناتهم.

خلفية قانونية

يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية للنازحين "المشردين داخلياً" باعتبارهم أشخاصاً مدنيين تجب لهم الحماية القانونية، استناداً إلى قواعد الحماية المقررة لصالح السكان المدنيين، ومبدأ التمييز بينهم وبين الأشخاص المقاتلين، والذي يوجب حظر مهاجمة الأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بأي حال من الأحوال. ويتوجب على الأطراف المتنازعة الإبقاء على حياتهم وحمايتهم، بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1994، والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977، وقواعد القانون الإنساني العرفي التي تشكل مصدراً أساسياً لهذا القانون، والتي تلزم الأطراف المتنازعة باتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل تجنب الأوضاع التي قد تؤدي إلى تشريد الأشخاص المدنيين. وبالإضافة للحماية التي توفرها أحكام القانون الدولي الإنساني للأشخاص المشردين داخلياً، توفر المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي الحماية لهذه الفئة، وتستند حماية المشردين داخلياً، بموجب مواثيق حقوق الإنسان الدولية، على كفالة الحق في حرية التنقل، واختيار مكان الإقامة. وقد أكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما يعتمد مفهوم الحماية من التشريد التعسفي على احترام الحق في السكن وفقاً لما جاء عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما ذهبت الاتفاقيات الدولية إلى ضرورة حماية الحق في الحياة للنازحين حيث أكدت بأن لكل إنسان حق أصيل في الحياة يجب حمايته بالقانون، ولا يجوز أن يحرم أحد من حياته تعسفا، وبوجه خاص، يجب حماية المشردين داخليا من الإبادة الجماعية أو القتل أو حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفا، أو حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الاختطاف أو الاحتجاز دون الإقرار بذلك، عندما يهدد الإنسان بالموت أو يفضي إليه، ويحظر التهديد بارتكاب أي من الأفعال السابق ذكرها أو التحريض على ارتكابها ويحظر في جميع الظروف شن اعتداءات أو ارتكاب أعمال عنف أخرى ضد المشردين داخليا الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها، وبوجه خاص، يجب حماية المشردين داخليا مما يهدد حياتهم وفقا لما جاء بنص المادة (10/ ف2) من المبادئ وهي الاعتداءات المباشرة أو العشوائية أو أعمال العنف الأخرى، بما في ذلك إنشاء مناطق يسمح فيها بشن اعتداءات على المدنيين، التجويع كطريقة من طرق القتال، استخدامهم كدرع لحماية أهداف عسكرية من الهجوم أو لحماية عمليات عسكرية أو للمساعدة عليها أو تعويقها، شن، اعتداءات على مخيماتهم أو مستوطناتهم، استخدام الألغام المضادة للأفراد.

الأزمة الإنسانية في أرقام

الصليب الأحمر الدولي: "اليمن بحاجة إلى مساعدة على نطاق لم تعد المنظمات غير الحكومية قادرة على مواجهته". يعتمد أكثر من 24 مليون من السكان المحليين على المساعدات. الأرقام هائلة، لكنها أيضاً مرتفعة بشكل غير متناسب بحيث لا يمكنك تخيل أي شيء فيما بينها. كريستاروتنشتاينر من منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة (IOM): " نعم ، هذه هي المشكلة الكبرى في اليمن. إنها السنة السابعة من الحرب، وقد تكون مملة لكثير من الناس. لكنها تزداد سوءاً ".

يعتمد أكثر من **24** مليون من السكان المحليين على المساعدات

04 **ملايين** لاجئ محلي

أكثر من **15** مليون شخص لا يحصلون على المياه النظيفة

نصف المستشفيات فقط عاملاً

أكثر من **16** مليون شخص ليس لديهم ما يكفي من الطعام

150,000 شخصا شوهوا نتيجة الحرب

أكثر من 15 مليون شخص لا يحصلون على المياه النظيفة وأكثر من 16 مليون ليس لديهم ما يكفي من الطعام. ولا يزال نصف المستشفيات فقط عاملاً، وتم تشويه أكثر من 150.000 شخصا نتيجة الحرب.

وأربعة ملايين لاجئ محلي في حين أن الموقع الجغرافي يجعل الهروب إلى الخارج شبه مستحيل؛ فالحوثيون موجودون في مساحة تمتد من الغرب إلى الجنوب، ويمر عبر الصحراء طريق يمتد أكثر من 1000 كيلومترا إلى عمان في الشرق، والسعودية أغلقت الحدود في الشمال.

المصدر: دراسة متعددة القطاعات عن النازحين باليمن من إصدار الوحدة التنفيذية لادارة مخيمات النازحين ديسمبر 2021

العمل الإغاثي في اليمن

منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب في اليمن دقت المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمات الأممية أجراس الإنذار تحذيراً من وجود كارثة إنسانية في بلاد، لا تنتج من احتياجاتها من الحبوب أكثر من عشرة في المائة وتستورد كل شيء حتى ملح الطعام.

التحذيرات شديدة اللهجة تشير إلى أن ما يفصل اليمن عن المجاعة هو خطوة واحدة وأن خُمس سكان البلاد يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد[1].

واليمن من أكثر البلدان التي تأثرت من الوضع الإنساني الحرج، فمنذ العام 2010 لم تستقر البلاد، والتي أشار حينها برنامج الغذاء العالمي إلى أن 7.2 مليون يمني (ثلث السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم 2.65 مليون شخص (أي 11,8%) في وضع صعب للغاية. مضاف إلى ذلك مشكلات مزمنة تتمثل بالفقر وسوء التغذية والافتقار إلى مياه الشرب النظيفة وسوء حالة الصرف الصحي. بحسب اليونيسف فإن إجمالي وفيات الأطفال ما دون الخامسة في اليمن كانت في العام 2010 فقد قارب 69 ألف طفل[2] بمعدل طفل كل سبع دقائق.

في اليمن كل شيء يميل إلى الزيادة الكبيرة، فعدد السكان ما انفك ينمو بنسبة مرتفعة بزيادة ما يقارب 700 ألف نسمة سنوياً[3] ومعها ترتفع الاحتياجات ويزداد الوضع الإنساني صعوبة. ومثلها ترتفع المبالغ المرصودة للإغاثة حيث كانت وكالات الإغاثة قد تلقت في العام 2007 مبلغ 170 مليون دولار[4] لتلبية الاحتياجات الطارئة في حين أن المبالغ التي جمعت في العام 2018 بلغت 4 مليارات دولار[5].

(1) واحد من كل 5 أشخاص في اليمن يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، الأمم المتحدة، 2 نوفمبر 2015.
(2) حقائق عن اليمن، اليونيسف.
(3) اليمن: التزايد السكاني السريع يهدد النمو، The New Humanitarian ، 27 ديسمبر 2007.
(4) صندوق الأمم المتحدة للطوارئ يخصص 25 مليون دولار لدعم عمليات الإغاثة الحاسمة في اليمن، الأمم المتحدة، 25 يونيو 2015.
(5) جاك غودمان، حرب اليمن: أين تذهب مليارات المساعدات؟، بي بي سي، 15 ديسمبر 2018.

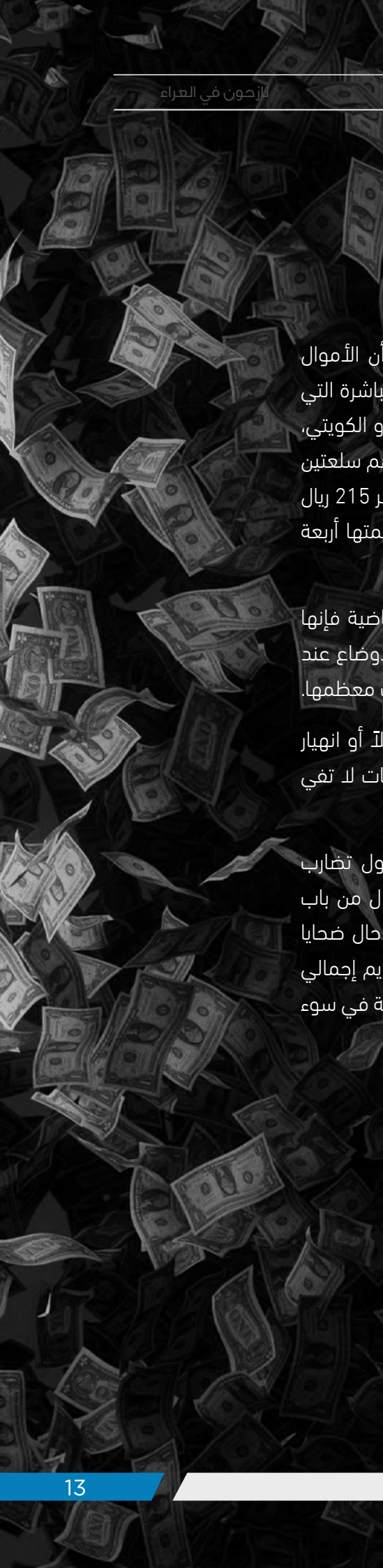

أين تذهب تلك الأموال؟

يدور هذا السؤال في خلد أي متابع ومهتم بالشأن اليمني خصوصاً وأن الأموال تراكمياً صارت كبيرة وتزيد عن 20 مليار دولار ناهيكم عن المساعدات المباشرة التي تنفذها هيئات إقليمية من قبيل مركز الملك سلمان أو الهلال الإماراتي أو الكويتي، وهذه مبالغ كبيرة إذا ما علمنا أن قيمة واردات اليمن من القمح والأرز كأهم سلعتين غذائيتين في 2014 هي على التوالي مليار دولار، و394 مليون دولار بسعر 215 ريال للدولار الواحد، بل أن كل الفواتير الغذائية المستوردة في اليمن تبلغ قيمتها أربعة مليارات دولار[1].

وإذا قيست هذه الأموال التي دخلت من باب الإغاثة في السنوات الماضية فإنها إلى جانب ما بقي من الميزانية الحكومية يفترض أنها قادرة على تثبيت الأوضاع عند مستواها السابق لهذه الحرب في أسوأ الأحوال إذا لم نقل إنها قد عالجت معظمها.

وطرأت مشكلات أخرى بشكل كبير من قبيل انتشار الأوبئة كالكوليرا مثلاً أو انهيار المنظومة الصحية وكذلك تدفق أكبر للنازحين محلياً، لكن هذه الأطروحات لا تفي لفهم ما يدور أو لاستيعاب كيف وأين ذهبت الأموال؟.

ولا يستطيع أحد فهم ومتابعة الجانب الإغاثي في اليمن لأمرين، الأول تضارب الأرقام وتباينها أحياناً إلى حد الفوضى[2] مع اعتماد أرقام جزافية لا تتبدل من باب التدقيق، وتنقل تواتراً عبر مصدر أولي دون تمحيص أو مراجعة، كما هو حال ضحايا الحرب أو عدد النازحين أو نسبة وفيات الأطفال مع فارق واحد، هو تقديم إجمالي الوفيات، ولكن بحساب الموت في كل دقيقة، والثاني غرق الحالة الإنسانية في سوء لا يتحسن رغم الأموال والبيانات والأعمال الدعائية. .

(1) التقرير السنوي 2014، البنك المركزي اليمني.
(2) مصطفى ناجي الجبزي، فوضى أرقام المنظمات في اليمن، يمن مونيتور، 29 أكتوبر 2018.

سوء إدارة وحرف مسار المساعدات

بعد مضي أربعة أعوام من تدخل إغاثي يذهب إلى ثقب أسود، لا يعمل إلا على تعزيز قدرات المتحاربين أعلنت الأمم المتحدة عن أن المساعدات الإغاثية كانت تتعرض لحرف مسارها وذهبت إلى غير المستحقين.7

إذ اتهم برنامج الأغذية منظمات محلية شريكة في صنعاء[1] تعمل على حرف مسار المساعدات، وقد وجدت بعض المساعدات العينية تباع في الأسواق أو في جبهات القتال أو تسلّم لمشرفي الحوثيين وأتباعهم وحرمان المستحقين المقيدين في سجلات المساعدات كما تم تبادل اتهامات بالتلاعب بسلال غذائية في محافظات أخرى في الجنوب والشرق.

هذا العمل لا يشكل إلا أحد جوانب ضياع المساعدات، إذ أن هناك خللاً بنيوياً في عملية الإغاثة، يبدأ بعدم شراء السلع من السوق المحلية، كخطوة كفيلة توفير عملة صعبة في البلاد ليتوازن خلالها قيمة الريال وتبقى القوة الشرائية عند مستواها السابق حتى يكون المبلغ المسلم كمساعدة (حوالي 25 ألف ريال يمني) يسد احتياجات الأسرة الأساسية، وتنشيط السوق المحلية وخلق فرص عمل، وينتهي بتوزيع أموال المساعدات والتي قد تبلغ تكاليف التنفيذ النصف في بعض الحالات المرصودة.

لكن يتضح أن أعمال تنفيذ برامج المساعدات تمر عبر سلسلة حلقات بين المنظمات الدولية والمحلية في سلسلة غير متناهية تقضم نصيباً كبيراً من المبالغ على شكل نفقات تشغيلية من أجور وتجهيزات بالإضافة إلى حماية وتأمين ونقل وخدمات لوجيتسية حتى تغدو العملية وكأنها تشغيل من الباطن على شكل هرمي.

كما أن بعض برامج المساعدات مبهمة وليست واضحة في الأشكال البيانية اليتيمة كمعطيات منشورة للمنظمات على مواقعها إذ تصل نسبة المبالغ غير المخصصة إلى ثلث ما خُصص لليمن ضمن برنامج الاستجابة الطارئة[2].

(1) برنامج الأغذية العالمي يطالب الحوثيين باتخاذ إجراءات فورية بعد الكشف عن عمليات احتيال على المساعدات الغذائية في اليمن، الأمم المتحدة، 31 ديسمبر 2018.

(2) https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2018

غياب الشفافية ومضاعفة الترويج

ويذكر أن المنظمات العاملة في المجال الإنساني في اليمن لا تفصح عن بياناتها المالية وعن برامجها التنفيذية، ليتسنى معرفة مصير الأموال المخصصة وفهم إلحاح الأزمة الإنسانية خارج مُبرر قيام الحرب فقط.

كما أن غياب المسح الميداني والإحصائيات المحدّثة يجعل من الأرقام المتداولة موضع تساؤل ومصدر تشويش، وعلى سبيل المثال ظلت المنظمات المعنية بالعمل الإنساني في اليمن تجري حساباتها وتقيم برامجها على أساس أن سكان البلاد 25 مليون نسمة فقط وهكذا حتى العام 2018 حين قفزت فجأة في الحديث عن 30 مليون نسمة، دون اعتبار لإسقاطات الزيادة السكانية لإحصاء سكاني متقادم لأكثر من 14 سنة.

فضلاً عن أن تقييم انعدام الأمن الغذائي يقوم منهجياً على شرائح مجتمعية محدودة العدد وعبر الهاتف الثابت لمعرفة ما إذا كانت الأسرة تمتلك حصة الطعام لليوم التالي، وهذه آلية غير عقلانية في بلاد ليس فيها أكثر من مليون خط هاتف ثابت، ومعظمها في المدن الرئيسية وثلثها في العاصمة صنعاء فقط، بينما الاحتياجات الشديدة في الأرياف حيث صعوبة الاتصالات والمواصلات وغياب الخدمات.

مساعدات على الورق

اثير الكثير من اللغط حول المساعدات الإنسانية في اليمن من قبل نشاط يمنيون ، تبلورت فيما اطلق عليه « اين الفلوس» استمرت لأشهر طالبوا فيها المنظمات الاغاثية في اليمن بالشفافية ، ونشر تقاريرها المالية ، بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢ نشر تحقيق الجزيرة نت بعنوان ، مساعدات على الورق .. منظمات إغاثة في اليمن تهدر ملايين الدولارات ، توصل التحقيق الى أن معظم أموال المساعدات الدولية لليمن في نفقات تشغيلية لا تحقق هدفها في تحسين أوضاع اليمنيين ، كما تستغل منظمات تضارب أسعار الصرف لتحقيق مكاسب خاصة. نورد أهم ما جاء في التحقيق، الذي اعده كلا من الصحفيين ، أصيل سارية و عيسى الراجحي .

على مدى 7 أشهر، تتبع معدا التحقيق مجموعة مشاريع نفذتها منظمات دولية في اليمن، وقاما بتحليل وثائق وعقود 14 مشروعا نفذتها منظمات أميركية وبريطانية وأخرى تابعة للأمم المتحدة. وأظهرت الوثائق أن الميزانيات التشغيلية لبعض المشاريع كانت أكبر من النسبة المخصصة لها من وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. في حين شهدت مشاريع أخرى تلاعبا في أسعار صرف العملات أو في تفاصيل العقود، مما فوّت المساعدات على مستحقيها.

تلقى حسن مبارك (نازح من محافظة حجة) مساعدة نقدية مرة واحدة من مشروع «الاستجابة الإنسانية في محافظة حجة». وهذا المشروع بلغت ميزانيته 1.079 مليون دولار، ونفذه المجلس النرويجي.

تكشف وثائق المشروع عن أن القائمين عليه لم يلتزموا بصرف المبالغ التي حددها العقد. صرفت نسبة 30% من الميزانية (353 ألف دولار) فقط على أنشطة تحقق هدف المشروع وهو صرف مساعدات نقدية لمتضرري الحرب، في حين صرفت الحصة الأكبر من المخصصات أي 70% تحت بند مصاريف تشغيلية للمشروع ومكاتبه في حجة وعدن وصنعاء.

وفي مشروع آخر خاص بالخدمة المجتمعية للنازحين والمجتمع المضيف -نفذته منظمة «أدرا» (Adra) الأميركية في محافظات عدة بينها محافظة حجة خلال عامي 2019 و-2020 كانت النفقات التشغيلية الخاصة بالمشروع 440 ألف دولار، أي نحو 58% من موازنة المشروع البالغة 757 ألف دولار، وصرف باقي المبلغ (317 ألف دولار) لتنفيذ أنشطة مرتبطة بالمشروع.

تواصلنا مع المنظمة، ولم يصلنا -حتى لحظة نشر التحقيق- أي رد من مكتبها في اليمن لتوضيح سبب صرف تلك المبالغ في نفقات تشغيلية، بما يخالف تعليمات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن حول حجم المساعدات وتوزيعها.

ففي حين تشترط الوزارة ألا تتعدى نسبة الميزانية التشغيلية 30% من إجمالي ميزانية أي مشروع، لا تلتزم بذلك الشرط منظمات تنفذ مشاريع إغاثية في اليمن. ورغم هذه المخالفات، فإن وزارتي التخطيط في صنعاء وعدن صادقتا على تنفيذ تلك المشاريع المخالفة.

لم يقتصر الأمر على الميزانيات التشغيلية في تبديد مساعدات كان يفترض أن تصل للمحتاجين؛ فبعض المنظمات المحلية اتجهت للاستفادة من تضارب أسعار صرف الدولار، إذ بلغ سعر الصرف -وفق نشرة البنك المركزي بصنعاء- 250 ريالا، في حين وصل سعره منذ أكثر من عامين إلى 600 ريال في السوق الموازية خلال الفترة 2019-2020، من دون أن يتغير في حسابات وموازنات المنظمات.

يؤكد حسين الفضلي (اسم مستعار) -الذي عمل مسؤول احتياجات في منظمة محلية- أنه توصل خلال عمله في الفترة بين عامي 2019 و2020 إلى أن المنظمات تعتمد سعر الصرف الرسمي، وهو ما يوفر فوارق كبيرة في أثناء تنفيذ الأنشطة، حسب تعبيره.

يقول الفضلي «في مشروع صغير (وهو تركيب خزانات مياه في محافظة حجة) نفذته المنظمة بدعم من صندوق التمويل الإنساني التابع للأمم المتحدة، بلغ سعر الخزانات 55 ألف ريال يمني، أي نحو 92 دولارا بسعر السوق الموازية، أما بسعر البنك المركزي فبلغ 220 دولارا، أي أن هناك 128 دولارا فارق سعر في كل خزان».

وفي وثيقة أصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» (OCHA) عام 2020، تظهر 3 أسعار للدولار، السعر الرسمي 250 ريالا، وسعر الأسواق الموازية 600 ريال، وسعر جديد 666 ريالا.

الربع المفقود

تكاد تنعدم الدراسات الخاصة بأثر العمل الإغاثي من طرف منظمات أو هيئات غير منفذة لبرامج الإغاثة. دراسة يتيمة فقط هي التي أُجريت على ثلاثة برامج نفذها المركز الاجتماعي لمناهضة الكسب غير المشروع[1] وخرجت باستنتاجات خطيرة أهمها: التدني في الشفافية لدى المنظمات العاملة خصوصاً في توفير معلومات الجانب المالي، ضعف آليات الرصد والحصر وتسجيل المستحقين، عدم الثبات في تسليم المساعدات.

ولم تصل المساعدات إلى أكثر الأُسر فقراً وتضرراً من الحرب وغياب التقدير العملي لنوع الاحتياج مما يدفع المستفيدين الى بيع المساعدات. في إحدى حالات هذه الدراسة الميدانية يتضح أن الميزانية المرصودة بالدولار تزيد عن 400 ألف دولار بينما المشاريع المنفذة والتي تسلم كمبالغ نقدية بالريال اليمني دون الإفصاح عن سعر الصرف بلغت قرابة 300 ألف دولار أي ان هناك فارق بنسبة 25% بين الميزانية المرصودة والمبلغ التنفيذي. فإذا كان هذا المبلغ هو ميزانية تشغيلية فهو معيار ميداني لفهم صرف الأموال المخصصة للعمل الإغاثي في اليمن.

كما أن استمرار منظمات عديدة في تنفيذ برنامج دورات تثقيف وتوعية وورش مبهمة أو في أحسن الأحوال تنفيذ برامج فيها من الخفة والسطحية الكثير مقارنة بالمأساة المعلنة، ومثال ذلك تنفيذ برامج لمساحات صديقة للأطفال بينما هؤلاء الأطفال لا يملكون فصولاً دراسية تنقذهم من الأمية والجهل كما هو الحال في الساحل الغربي.

أما الكارثة الكبرى فهي تلف المواد الإغاثية في المستودعات، دون أن تصل إلى الناس أو استيراد سلع غذائية تالفة كالقمح.[2]بالإضافة إلى قصف مستودعات الإغاثة وقصف شاحنات نقلها ومنع الوصول إليها[3] وهي حوادث مرت دون أي عقاب.

(1) المساعدات الإنسانية في اليمن 2018، رصد وتقييم، المركز الاجتماعي المناهضة الكسب غير المشروع، 2019.
(2) فاروق الكمالي، اليمن يُتلف 117 طن قمح فاسد قدمها الصليب الأحمر، العربي الجديد، 1 أبريل 2017.
(3) الأمم المتحدة تطلب من الحوثيين تسهيل الوصول إلى مخازن قمح في الحديدة، روسيا اليوم، 8 فبراير 2019.

المساعدات الإنسانية واقتصاد الحرب

- تعيق الأطراف المتحاربة تسليم المساعدات الإنسانية في اليمن كجزء من خطة أكبر لكسب السلطة والسيطرة في النزاع، مع جني الأموال من نهب وبيع المساعدات الإنسانية في السوق السوداء وتقديم معاملة تفضيلية للمجتمعات التي تدعمهم. انطلق اقتصاد الحرب من الميليشيات الموالية لجميع الأطراف المتناحرة التي تعاملت مع قدرات البلاد وخزنت المساعدات الإنسانية التي سخرتها لتغذية حروبها وإثراء الموالين لها. على سبيل المثال؛ استخدمت جماعة الحوثي عائدات النفط والابتزاز والرسوم المفروضة على المواطنين والتجار، حتى على مستوى الخاطفين وعائلاتهم. تبدأ سيطرتهم في الموانئ، مما يسهل عليهم فرض الرسوم والضرائب على الشحنات، فضلاً عن تمكينهم من الاستيلاء على المساعدات الإنسانية القادمة إلى الدولة. وقد أدى ذلك إلى تحول اليمن إلى ثقب أسود للمساعدات الإنسانية، حيث لا تذهب الإمدادات لمن يحتاجها، بل على العكس تصل إلى لوبي أمراء الحرب الذين يلعبون الدور الأهم في إطالة أمد الحرب واستمرارها عبر تمويلها. في المناخ الحالي، يبدو أن أي قدر من المساعدات الإنسانية لن يعوض الانهيار المجتمعي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

تحديات وصول المساعدات الإنسانية

- عدم حيادية المنظمات المحلية غير الحكومية :- تتعاقد المنظمات غير الحكومية الدولية مع المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل منتظم للمساعدة في تقديم مساعداتها الغذائية، مما يمنح المنظمات غير الحكومية المحلية الحق في اختيار المستفيدين وطرق التوزيع، والتي تحول المساعدات في مناطق الصراع لتتماشى مع الولاءات العقائدية "للمنظمات غير الحكومية المحلية". في مقال بعنوان "المجتمع المدني أثناء الحرب: حالة اليمن" يناقش "موسى إيلايا" كيف أن المنظمات غير الحكومية المحلية اليمنية لا تعمل كطرف محايد بل على العكس تمامًا؛ لسوء الحظ، تم إنشاء العديد من هذه المنظمات من قبل الجهات الفاعلة الحزبية المختلفة لمصلحتها السياسية الخاصة وتستخدم الأطراف المختلفة بعض تلك المنظمات لإثبات وجودها كطرف "شرعي" وجمع المساعدات الخارجية من خلال القنوات القانونية. (Civil society during war: the case of Yemen Elayah and Verkoren 2020).

- وقعت برامج المساعدات الغذائية في فخ الفساد حيث أعلن برنامج الغذاء العالمي أن 1،200،000 كجم من المواد الغذائية لم تصل أبدًا إلى وجهتها (Kiley et al. 2019). كما تم اكتشاف بيع الطعام الذي كان من المفترض أن يساعد المحتاجين من قبل مجموعات مختلفة في السوق الثانوية؛ تم بيع عبوات الطعام الموحدة مع شعارات المنظمات الدولية غير الحكومية عليها (Kiley et al. 2019). تم توثيق ذلك حتى من خلال مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع يُظهر إساءة استخدام الإمدادات الغذائية في صرواح، وهي منطقة

يسيطر عليها الحوثيون في شمال اليمن. ونتيجة لذلك، علقت الأمم المتحدة جزءًا من برنامجها للمساعدات الغذائية لليمن، حيث ضغط المانحون على قطع أموال المساعدات الغذائية عن برامج الأمم المتحدة لليمن (BBC 2019 ؛ Barrington 2020). لأن استمرار دعم المعونة الغذائية دون ضمانات للوصول إلى المستفيدين المستهدفين سيؤدي إلى إطالة مدة الحرب. فقد المانحون ثقتهم في عملية توزيع المساعدات الإنسانية وأوقفوا الأموال بسبب أوجه القصور في المشروع والاختلاس.

- هناك بعض أوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المرتبطة بالمساعدات الغذائية. يؤدي توزيع السلع الغذائية إلى إذلال الناس لأنه يتجاهل أولوياتهم الخاصة مثل الإسكان والصحة، ولا يغير وضع المستفيد حيث "يتم استخدامها فقط كمجموعة من الاستجابات القياسية في حالات الطوارئ" (Levine and Chastre 2004). كما أن المساعدات الغذائية التي تخضع للأسعار المحلية، سواء كانت مجانية أو مدعومة، تؤثر سلبًا على السوق الغذائية والزراعية المحلية. وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، حيث يفقد المزارعون وغيرهم ممن يعملون في نفس الدورة الإنتاجية مصادر دخلهم بسبب الغذاء الضخم للسلع الغذائية المستوردة.

- قضايا التوزيع التنظيمي من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية المختلفة والشكاوى التي أثارها المتلقون للعينة :- عادةً ما تكون قائمة المستلمين الأوليين التي أعدتها المنظمات دقيقة وتتضمن أسماء الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، حيث يشرف أعضاء المنظمات المانحة بانتظام على الإجراء. ومع ذلك، بسبب الضغط الحكومي الفعلي والعقبات اللوجستية مثل التغيير / التأخير في مواعيد التسليم أو تكاليف النقل أو الظروف الصحية للفرد، يتم إعاقة المستلمين من حضور عملية التوزيع ويتم تجنب المساعدات الغذائية وفقًا للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فيحدث تحويل لمسار المساعدات بسبب الضغط السياسي أو التهديدات الأمنية التي تستهدف أعضاء طاقم المنظمات غير الحكومية. تدفع الأطراف المتحاربة عمال الإغاثة لتحويل سلال الطعام إلى أعضاء معينين متعاطفين مع أطراف الأمر الواقع، والذين يستخدمونها لتحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية. أظهرت المقابلات أن المنظمات التي تعمل في الغالب تحت سيطرة الحوثيين اشتكت من الضغط السياسي الذي يؤثر على عمليات الإغاثة.

- وأحيانًا يضيفون أشخاصًا من داخل دائرتهم القريبة، مثل أفراد العائلة أو الأصدقاء، الذين سيعيدون بيعها لتحقيق مكاسب شخصية. فقد كان يتم توزيع الإمدادات الغذائية في تواريخ معينة، وبمجرد عدم ظهور المستلم، يقومون بإزالة اسمه من القائمة ووضع شخص يعرفونه بدلاً من ذلك، حتى لو لم يستوفوا معايير الأفراد الذين يستحقون توفير سلال الطعام. هناك مشكلة أخرى وهي أنه بمجرد انتهاء دورة التوزيع وتوفر أكياس طعام إضافية، فإنهم يحاولون التخلص منها بأي وسيلة "أحيانًا حتى لأشخاص في الشارع بطريقة عشوائية". يحدث

هذا للتأكد من حصولهم على رقعة كاملة أخرى من المنظمة المانحة ولتجنب انتهاء صلاحية بعض المنتجات. هناك ملاحظة أخرى أضافها عضو آخر وهي أنه ستكون هناك شاحنة بجوار مستودع التوزيع تشتري الإمدادات من المستلمين بمجرد حصولهم على حصتهم. وأضاف أنهم يفعلون ذلك أمام أعضاء الطاقم وأن السلعة الوحيدة التي يحتفظ بها المستفيدون هي زيت الطهي. علاوة على ذلك، يضيفون أن أصحاب المتاجر المحلية اشتكوا من أنهم لا يستطيعون بيع منتجاتهم بعد الآن لأن سلع المعونة الغذائية كانت تغذي السوق، مما دفعهم إلى استخدام متاجرهم لإعادة بيع منتجات المعونة الغذائية لأنها على الرغم من انخفاض جودتها، أقل من متوسط أسعار السوق.

- اشتكى المستلمون باستمرار من تكاليف النقل حيث لا يمكنهم استخدام وسائل النقل المحلية لأخذ منتجاتهم إلى المنزل؛ كانت أسعار تأجير السيارات مرتفعة وكان لبعض المستفيدين حوالي 50٪ من سعر إمدادات المساعدة المعاد بيعها. هذا الأمر يهين الناس لأنهم في بعض الأحيان لا يستطيعون بيع المواد الغذائية، وحتى لو كانوا يبيعون فأسعارها أقل من قيمتها. ذكر المستفيدون أنهم يتجهون نحو إعادة بيع منتجات المعونة الغذائية المخصصة لهم في أقرب وقت ممكن، لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل دفع الفواتير الطبية والإيجار أظهر البحث الأولي أنه في بعض الحالات المحرومة، لم تكن المبالغ القليلة المقدمة كافية لتوفير الظروف المعيشية الأساسية المطلوبة ولا تؤدي بشكل افتراضي إلى تعزيز كرامتهم. وبالتالي، فإن المساعدات النقدية في الوقت الحالي لم تعمل على النحو المنشود؛ ولذلك هناك حاجة إلى مزيد من البحث للوصول إلى المبالغ الصحيحة التي من شأنها تحسين سبل عيش الناس بشكل ملحوظ وبطريقة محترمة.

- كما أن تخصيص الأموال للمساعدات النقدية خلافا للمعونة الغذائية له ميزة اقتصادية بسبب انخفاض التكاليف اللوجستية. يجب أن يؤدي توفير التكاليف التشغيلية عن طريق التبادل النقدي المادي أو التحويلات الرقمية بشكل افتراضي إلى زيادة تأثير المشاريع القائمة على النقد للوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص مقارنة بمشاريع المعونة الغذائية، فإن للمساعدات القائمة على النقد نسبة عالية من التأثير على المجتمع، مما يدفع القطاع الخاص إلى المشاركة في توفير إمدادات كافية من الضروريات وزيادة دورة الإنتاج المحلي، وخلق فرص العمل والاستثمارات وإفادة قطاع أكبر من الناس بشكل غير مباشر على الرغم من أن جميع المشاركين اتفقوا على تفوق وفعالية المساعدات النقدية على مشاريع المعونة الغذائية، إلا أن مشاريع المساعدات النقدية لا تزال صغيرة الحجم مقارنة بمشاريع المساعدات الغذائية الأكبر حجمًا في اليمن.

الوضع الإغاثي في اليمن.. مساعدات هائلة وفساد مهول

تشهد اليمن أزمة إنسانية هي الأسوأ في العالم، بحسب توصيف مسؤولين أمميين، فـ "معدل الجوع في البلاد حالياً لم يسبق له مثيل، حيث يعاني 17.4 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي إلى نحو 19 مليون شخص بحلول نهاية العام الحالي 2022. وأظهر مسح أجري مؤخراً أن ثلث الأسر تقريباً تعاني من فجوات في نظمها الغذائية، وتكاد لا تستهلك أي أطعمة من البقوليات والخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم. كما أن معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تحتاج 1.3 مليون امرأة حامل أو مرضع و2.2 مليون طفل دون الخامسة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد. طبقا لـ برنامج الغذاء العالمي.

استراتيجية قاصرة

تشمل مشاكل المساعدات الإنسانية لليمن استراتيجية ضعيفة تركز على الحلول قصيرة الأجل، والمواقف ذات النتائج العكسية من الحياد وعدم التحيز، والإحجام عن التحدث علنًا ضد إساءة الأطراف المتحاربة لعمال الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني، وعدم وجود احتواء كافٍ للمهنيين اليمنيين. وتميل استراتيجيات المنظمات الإنسانية العاملة في البلاد إلى التركيز على تنفيذ أجندتها الخاصة، والتي تهدف بشكل أساسي إلى إرضاء الجهات المانحة وتلبية توقعاتهم. لكن بالنسبة للعديد من اليمنيين، فإن هذه الاستراتيجيات ليست ذات صلة، ولا تعالج جذور المشكلة، وتفشل في توفير حلول طويلة الأجل للقضايا المستمرة. المركز العربي واشنطن دي سي،2022/10/20. وهو ما عبر عنه نشطاء يمنيون بقولهم: إن الإجراءات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة مرحب بها لكنها لا ترقى إلى نوع التحقيق المطلوب لتتبع ملايين الدولارات من الإمدادات والأموال من برامج المساعدات التي فقدت أو تم تحويلها إلى خزائن المسؤولين المحليين من كلا الجانبين، وفقا لتحقيق أجرته وكالة أسوشيتد برس، في 2019/8/5.

تقييد وصول المساعدات الإنسانية

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في اليمن، في تقرير حديث له، إن الفترة بين (يوليو ـ سبتمبر) 2022، شهدت 307 حوادث تقييد حركة وصول المساعدات الإنسانية المبلغ عنها في اليمن، بزيادة قدرها 5,9% مقارنة بالربع الثاني من ذات العام. وأضاف التقرير أن 94% من هذه الحوادث تم تسجيلها في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين، بينما كانت 6% في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها. وأشار إلى أن الربع الثالث من عام 2022، شهد أيضاً، زيادة كبيرة في الحوادث التي أثرت على سلامة وأمن عمال الإغاثة مقارنة بالربع الثاني، حيث "أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن 673 حادثة وصول للمساعدات في 103 مديريات تتبع 19 محافظة يمنية، مما أثر على 5,8 مليون شخص".

كما أفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (في 10 أغسطس الماضي) أنه رصد 532 حادثة تقييد وصول للمساعدات الإنسانية، أبلغ عنها الشركاء في المجال الإنساني، خلال الفترة (أبريل، مايو، يونيو) من العام الجاري. وكانت جماعة الحوثي مسؤولة عن حوالي 89% من تلك الحوادث. وأشار إلى أنه في مناطق سيطرة الحوثيين، "أصبحت العمليات والأنشطة التي تتطلب سفر موظفات صعبة للغاية لجميع الوكالات الإنسانية حيث تطلب السلطات المحلية وجود محرم "قريب من الدرجة الأولى" لمرافقة عاملة إغاثة يمنية عند السفر في مهام ميدانية، ما أدى إلى إلغاء العمل الميداني"، وذكر التقرير الأممي أن سلطات الحوثيين فرضت أيضاً قيوداً رئيسية أخرى تتعلق بالحركة داخل اليمن وخارجه وأثرت على حركة جميع عمال الإغاثة اليمنيين. مؤكدا على أن هذه القيود البيروقراطية أثرت على 5.5 مليون شخص في أمس الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في اليمن.

عاملون في المجال الإنساني قالوا لـ مركز صنعاء إنه فور وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الشمالية تقوم سلطات الحوثيين بفرض تعليماتها على المنظمات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية، حتى على مستوى كيفية تخزين ونقل هذه المعونات، وأين ومتى، وعلى من توزع. إضافة إلى استغلال هذه السلطة لمصالح شخصية، حيث تستغل قوات الحوثيين تحكمها في وصول المساعدات إلى من تريد وقطعها عمن تريد، لتجنيد مقاتلين من المجتمعات التي تعاني من الجوع، ولمكافأة من يدعمها أو معاقبة من يعارضها. مركز صنعاء، 18 مارس 2020.

احتجاز ونهب قوافل الإغاثة

في مطلع يناير 2019، كشف وزير الإدارة المحلية اليمني عبد الرقيب فتح أن ميليشيات الحوثي المرتبطة بإيران تنهب ٪65 على الأقل من المساعدات الإنسانية والغذائية الموجهة لليمنيين عبر ميناء الحديدة، لصالح "ما يسمى المجهود الحربي، ضاربة عرض الحائط بأرواح المدنيين وظروفهم الإنسانية الصعبة". وأضاف أن الحوثيين قاموا خلال أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة بنهب واحتجاز 697 شاحنة إغاثية إضافة إلى احتجاز 88 سفينة إغاثية وتجارية في ميناءي الحديدة والصليف، بحسب ما نقلته سكاي نيوز.

في المقابل فصّل محمد المقرمي رئيس مركز الدراسات والإعلام الإنساني في العدد العاشر من مجلة المنبر اليمني (فبراير 2018) ذلك بالقول إن المليشيات الحوثية صادرت منذ سبتمبر 2017م 363 شاحنة إغاثية، ونهبت 6315 سلة غذائية؛ وأقدمت في سبتمبر المنصرم على مصادرة 3 شاحنات إغاثية مخصصة لمحافظة البيضاء، ونهبت 7 قوافل إغاثية مخصصة لمحافظة ريمة، و5 قوافل إغاثية مخصصة لمحافظة تعز، واحتجزت اللقاحات الخاصة بشلل الأطفال. كما أقدمت في أكتوبر المنصرم على احتجاز 100 قاطرة إغاثية لمحافظة ذمار، و200 قاطرة إغاثية في محافظة الحديدة، و5 قاطرات لمحافظة عمران، ونهبت 6000 كيس قمح من مخازن التجار الموالين للمليشيات، وتسجيل 943 اسماً وهميا في مديرية بني الحارث بصنعاء ونهبت المساعدات باسمهم. وفي نوفمبر الماضي قامت المليشيات بالمتاجرة بأدوية الكوليرا في الحديدة وإب وحجة، واحتجزت 13 شاحنة محملة بالأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة بمكافحة هذا الوباء في جمرك الحديدة؛ ونهبت 11 قافلة من المساعدات مخصصة للنازحين بمحافظة حجة، وأقدمت على نهب الصيدلية المركزية في مديرية سراع بحجة، وفرض غرامات مالية على التجار في إب، واحتجاز قافلة محملة بأدوية لعلاج الأطفال في الحديدة.

وسائل عرقلة وصول المساعدات

- شملت الأمثلة الحالية للتدخل والعرقلة من قبل الحوثيين والسلطات الأخرى التأخيرات الطويلة للموافقة على مشاريع المساعدات، وعرقلة تقييمات المساعدات لتحديد احتياجات الناس، ومحاولات السيطرة على مراقبة المساعدات، وقوائم المستفيدين لتحويل المساعدات إلى الموالين للسلطات، والعنف ضد عمال الإغاثة وممتلكاتهم، لدى الحوثيين.

- وثقت هيومن رايتس ووتش منع قوات الحوثيين وكالات إغاثة من الوصول إلى المدنيين المحتاجين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في 2015، وكانت هناك تقارير عن عرقلة الحوثيين لوصول المساعدات إلى مدينة تعز المحاصرة منذ 2016 على الأقل، ومنع الحوثيون وكالات الإغاثة من الوصول إلى ملايين المدنيين ويشمل ذلك الوكالات التي تحاول الاستجابة لأزمة الكوليرا في البلاد في عام 2017 وفقا للأمم المتحدة، وازدادت عرقلة الحوثيين للمساعدات بشكل كبير في عامي 2019 و2020.

- -التضييق على المنظمات بسبب إجراءات بيروقراطية وتعليمات تنظم عمل منظمات الإغاثة حيث طالبت بمشاركة المعلومات المحمية، و فرضت قيودا على حركة الموظفين والإمدادات، واجتماعات التنسيق، وتقييم الاحتياجات، وعمليات المناقصات والمشتريات وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى حدوث حالات من الاعتقال، والتهديد، ورفض السماح بالتنقل، وتعطيل عمليات توصيل المساعدات والخدمات، والاستحواذ على مقرات العمل الإنساني. وقد أكدت وكالات الإغاثة التي خاطبت الحوثيين إن اللوائح التي يصدرونها "تعرقل وتؤخر المساعدات الإنسانية للأشخاص الضعفاء". دون أي مبررات

- قال العديد من عمال الإغاثة لـ هيومن رايتس ووتش إن الحوثيين يصرون بانتظام على أن تتعاقد وكالات الأمم المتحدة ومجموعات الإغاثة الأخرى من الباطن مع منظمات أو شركات مرتبطة بالسلطات، ومراقبة المساعدات، بدلا من القيام بذلك من خلال عملية مناقصة عادلة تم الإبلاغ عن مثل هذه الممارسات في السابق، وأضاف آخر، أن الوزارات التي تتلقى أموالا من الأمم المتحدة ترفض مشاركة قوائم المستفيدين أو تواريخ ومواقع توزيع المساعدات، بحيث لا تتمكن الأمم المتحدة أو وكالات الإغاثة الأخرى من مراقبة من يتلقى المساعدات. بحسب تقرير "عواقب قاتلة" لمنظمة هيومن رايتس ووتش، صدر في 2020/9/14.

سرقة الغذاء من أفواه الجوعى

في أواخر ديسمبر 2018، كشفت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي على مستفيدين مسجلين أن العديد من سكان العاصمة صنعاء لم يحصلوا على استحقاقاتهم من الحصص الغذائية، وفي مناطق أخرى، حُرم الجوعى من حصصهم بالكامل. وقال ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي : إن "هذه الممارسات هي بمثابة سرقة الغذاء من أفواه الجوعى" واضاف : إن "هذا يحدث في الوقت الذي يموت فيه الأطفال في اليمن لأنهم لا يجدون ما يكفيهم من الطعام، وهذا اعتداء بالغ يجب العمل على وضع حد فوري لهذا السلوك الإجرامي." وردا على بيان برنامج الغذاء العالمي، حمل محمد علي الحوثي، "منظمة الأغذية العالمية" المسؤولية الكاملة في العبث التي قامت به من خلال شراء كميات من الأغذية الفاسدة"، مؤكدا "من حق الجهة الحكومية المتهمة مقاضاة المنظمة أمام القضاء اليمني وفق القانون المعمول به".

تجيير المساعدات الإنسانية لفائدة المقاتلين

تشتبه الأمم المتحدة في تحويل الإمدادات بعيدًا عن الأطفال الجائعين إلى مقاتلين أو مؤيدي القوات المدعومة من إيران التي تسيطر على جزء كبير من البلاد، على الرغم من أن الحوثيين ومسؤوليهم ينفون ذلك، بحسب تحقيق لـ شبكة ."سي إن إن، 2019/5/20، والذي استند على وثائق توضح حجم المشكلة التي كانت مخفية في السابق. والتقت الشبكة بعشرات النساء في مقر أمانة العاصمة، السلطة المحلية المسؤولة عن توزيع المساعدات في صنعاء التي قال برنامج الأغذية العالمي إنها كانت مركز التلاعب بالمساعدات. واشتكى كل منهم من عدم تلقي المساعدة.

وجد تحقيق سي إن إن أن القضية تؤثر على أكثر بكثير من تلك الموجودة في العاصمة، فهناك هوة من انعدام الثقة بين الحوثيين وبرنامج الأغذية العالمي، حيث يرغب الحوثيون في مشاركة المزيد من الموظفين اليمنيين، لكن مجموعة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أجنبية أخرى تقول إنها عوقبت لرغبتها في مراقبة عملياتها، وأن الشكاوى حول ذلك أدت إلى مزيد من القيود التي فرضتها حكومة الحوثيين، وتأخير التأشيرات أو رفض إصدارها بالمطلق، بحسب التحقيق.

المساعدات كوسيلة لتحقيق الإثراء

بحسب تقرير "عواقب قاتلة" لمنظمة هيومن رايتس ووتش، صدر في 2020/9/14، فإنه " بين 2015 و2019، قدم المانحون الدوليون استجابةً للإغاثة التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن 8.35 مليار دولار، منها 3.6 مليار دولار في 2019، والتي وصلت إلى 14 مليون شخص تقريبا كل شهر في شكل من أشكال المساعدة، بزيادة 7.5 مليون شخص عن 2018. ومع ذلك، تقول وكالات اخرى إنها في 2019 و2020 استهلكت قدرا هائلا من وقتها وطاقتها وهي تكافح للحصول على الموافقات في جميع أنحاء البلاد لتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية ودون تدخل السلطات.

لكن تقارير تشير إلى أن معظم الأموال التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، لم تصل إلى المستفيدين، فطبقا لـ تحقيق استقصائي، صدر عن شبكة أريج بتاريخ 2022/9/4، تتبّع معدا التحقيق على مدى سبعة أشهر مجموعة مشاريع نفذتها منظمات دولية في اليمن، وقاما بتحليل وثائق وعقود 14 مشروعا منفذا من قبل منظمات أمريكية وبريطانية وأخرى تابعة للأمم المتحدة. أظهرت الوثائق أن الميزانيات التشغيلية لبعض المشاريع كانت أكبر من النسبة المخصصة لها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمني. وهناك مشاريع أخرى حدث فيها تلاعب في أسعار صرف العملات أو في تفاصيل العقود، ما فوّت المساعدات على مستحقيها.

اتُهم أكثر من عشرة من عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة الذين تم نشرهم للتعامل مع الأزمة الإنسانية في زمن الحرب بالانضمام إلى المقاتلين من جميع الأطراف لإثراء أنفسهم بمليارات الدولارات من المساعدات المتبرع بها التي تتدفق إلى البلاد، وفقًا لأفراد مطلعين على التحقيقات الداخلية للأمم المتحدة. ووثائق سرية استعرضتها وكالة أسوشيتد برس، في 2019/8/5.

تبعات نقص التمويل

أثر نقص التمويل بالفعل على تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية المنقذة لإرواح ملايين اليمنيين، حيث تعذر توسيع نطاق الاستجابة للوضع المتدهور بشكل سريع، بما في ذلك أثر السيولة. وتواجه جميع القطاعات أثر فجوات التمويل، ومع حلول نهاية تموز/يوليو، من العام الجاري تم تمويل عدد قليل من القطاعات بنحو ربع التمويل المطلوب، في حين كان العديد منها يعاني من نقص التمويل بشكل لافت للنظر، وفقا لـ الأمم المتحدة (2022/8/16).

ما الحل؟

من الواضح أن الاستجابة الحالية في اليمن لا تعمل بنجاح، كما أن الإحباط يسود عاملي الإغاثة ومتلقي المساعدات الإنسانية. الاستجابة في اليمن بعيدة عن معايير الاستجابة الإنسانية وتتصف بسوء السمعة. مركز صنعاء (2022/3/23).

ومن الضروري للغاية أن تعمل المنظمات الدولية على القضاء على الفساد، وإعادة تقييم استراتيجياتها وممارساتها، وإشراك الشركاء والخبراء المحليين بدرجة أكبر. فقط من خلال إجراء هذه التغييرات والتركيز على الحلول طويلة الأجل، ستتمكن هذه المنظمات من المساهمة في حل الوضع الإنساني في اليمن بشكل دائم. المركز العربي واشنطن دي سي2022/10/20.

الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين

وجهت منظمة سام عددا من الأسئلة الى الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة والإشراف على مخيمات النازحين التي تربو على 500 مخيم في أنحاء الجمهورية، عن علاقتها بالمنظمات الإغاثية والمانحة، والدور الذي تقوم به الإدارة، والعوائق والتحديات التي تواجه عملهم. وجاء رد الوحدة التنفيذية على أن " الدور الذي تقوم به هو قيادة العمل الإنساني الموجه للنازحين ويبدأ عملنا في توفير الأراضي لإقامة المخيمات واستقبال النازحين وتسجيلهم ثم تحديد الاحتياجات ومن ثم الرفع إلى المنظمات وكتل العمل الإنساني من أجل تلبية هذه الاحتياجات وبعد ذلك نقوم بإدارة المخيمات وتجمعات النازحين والتأكد من تلبية الاحتياجات وحماية النازحين من أي انتهاك والتأكد من تطبيق القوانين الإنسانية وتحتفظ الوحدة بقاعدة بيانات شاملة عن النازحين وأماكنهم وهو ما يعتبر بمثابة دليل للمنظمات، كما أننا نقوم بتسهيل وصول المنظمات إلى النازحين وتسهيل وصول النازحين إلى المنظمات ونعمل على إشراك النازحين في التخطيط لمستقبلهم ولوضع حلول دائمة للنزوح "

وعن علاقتها بالجهات المانحة جاء ردهم " الجهات المانحة ليس لنا علاقة مباشرة بها وأما المنظمات مثل الغذاء العالمي والمفوضية السامية للاجئين فعلاقتنا بها علاقة تعاون وتنسيق رغم أنها ليست بالقدر المأمول .

عن أهم الاحتياجات التي يجب توفيرها في المرحلة الحالية والقادمة " الاحتياج الحقيقي للفترة القادمة هو الانتقال من خطة الطوارئ إلى إيجاد حلول دائمة وملموسة لأنه لو استمر عمل المنظمات في ظل الوضع الطارئ ستستمر الأزمة الإنسانية وتتفاقم. وأيضا لابد من إشراك الجانب الحكومي في عملية التخطيط الإنساني وتحديد الاحتياجات وتقييم التدخلات والعمل من قبل موفر الخدمات الحكومي من أجل ضمان ديمومة الخدمات وبدون ذلك ستظل اليمن ثقب أسود يلتهم كل الدعم وسيكون الدعم المقدم بمثابة عامل لتفاقم الأزمة الإنسانية.

المؤشرات الديموغرافية

عدد الأفراد والاسر النازحة في المخيمات

اجمالي عدد الأسر 78,668

اجمالي عدد الأفراد 403,381

عدد النازحين في المناطق المحررة

اجمالي عدد الأسر 445,410

اجمالي عدد الأفراد 2,827,686

اجمالي عدد الأسر النازحة في المنازل

اجمالي عدد الأسر 366,742

اجمالي عدد الأفراد 2,424,305

عدد النازحين بحسب المحافظات

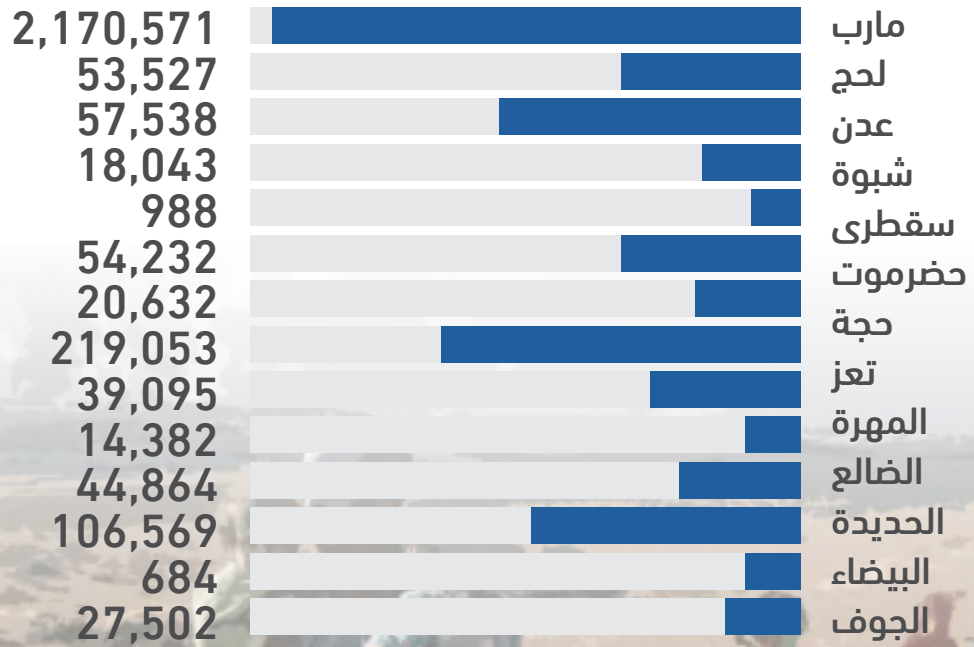

المصدر دراسة بحثية للوحدة التنفيذية لادارة مخيمات النازحين

مأرب معاناة مستمرة

فبحسب موقع (الامم المتحدة) في الفترة ما بين 1 و 23 أكتوبر، تم نزوح أكثر من 1,130 أسرة (أكثر من 6,700 شخص) في محافظة مأرب، وفقًا للتقارير الواردة من المنظمة الدولية للهجرة. فرّ أكثر من نصف هؤلاء النازحين إلى مدينة مأرب، بينما ذهب نحو 24 في المائة منهم إلى مناطق آمنة في مديرية الجوبة و 22 في المائة آخرين إلى مأرب الوادي. تم نزوح البعض إلى مديريات صرواح وجبل مراد. في سبتمبر، تم نزوح ما يقرب من 10,000 شخص في محافظة مأرب – أعلى معدل تم تسجيله لحالات النزوح في المحافظة في شهر واحد خلال هذا العام. وعموماً، تم نزوح أكثر من 55,000 شخص في مأرب بين يناير وسبتمبر هذا العام.[1]

وفي 20 أكتوبر يؤكد التقرير السابق، تم استئناف الأعمال في مستشفى الشهيد علي عبد المغني، الذي تضرر جزئياً جراء هجمة في 12 أكتوبر. كان الضرر كبيراً حيث تطلب عمليات الإصلاح وتجهيزه بمعدات طبية جديدة. كما يعاني المستشفى من نقص شديد في عدد الموظفين خاصة عقب الهجمة. تم تقديم المعدات والإمدادات الطبية الأساسية ومعدات الحماية الشخصية إلى المستشفى في 25 أكتوبر. وهناك أيضًا حاجة ملحة للإمدادات الطبية في مديرية العبدية التي يشمل عدد سكانها أكثر من 1,000 امرأة حامل تحتاج إلى الخدمات الصحية الخاصة بالأمومة. في 20 أكتوبر، تمكنت فرق الاستجابة السريعة من الوصول إلى مديرية العبدية وبدأت عمليات تسجيل المستفيدين في عزلة قانية. تم إيصال 2,000 من مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة كدفعة أولى ولا زالت عمليات التوزيع المستمرة في مديرية العبدية، ومن المتوقع أن يتم إرسال المزيد من فرق آلية الاستجابة السريعة عما قريب. وتحركت الدفعة الثانية المكونة من 2,000 من مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة من صنعاء إلى مخزن موجود في قانية القريبة من العبدية وستلبي هذه المجموعة احتياجات العالقين في المديرية. عملت فرق آلية الاستجابة السريعة على توزيع الحزم العينية من مواد النظافة والحصص الغذائية الجاهزة للأكل وأطقم مواد الانتقال/الحافظة للكرامة الخاصة بالنساء. ستلبي هذه الحزم الاحتياجات الضرورية للأسر النازحة لمدة 5 إلى 7 أيام.

بحسب إحصائيات الوحدة التنفيذية للنازحين بلغ عدد النازحين حتى يوليو 2020 170565 أسرة، منهم 292389 من الإناث , 501239 طفلاً في سن التعليم.

(1) https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/

صواريخ الحوثي

يتعرض النازحون لشتى صنوف الانتهاكات، بدءا من عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إليهم، وحتى استهدافهم عسكريا، وهو ما ضاعف من مأساتهم ومعاناتهم. و"بالعودة لأرشيف الأخبار، والاعتماد على المصادر المفتوحة، عملت VICE عربية على رصد كل العمليات العسكرية التي استهدفت النازحين منذ اندلاع الحرب في اليمن، وحتى 23 مارس 2021، ووثقت فيها أكثر من 157 هجمة عسكرية، قامت بها الأطراف المتصارعة في اليمن على مخيمات وتجمعات النازحين، وأوقعت أكثر من 600 قتيل و700 جريح في صفوف النازحين، معظمهم من النساء والأطفال. وتُبين نتائج الرصد أن 6 عمليات قام بها طيران التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، فيما 21 عملية استهداف تتحمل مسؤوليتها القوات الحكومية، بينما جماعة الحوثي كانت مسؤولة عن 131 عملية استهداف.

وتسبب استهداف مخيمات الإيواء في نزوح الآلاف منها، وفي هذا السياق، أشار مدير إدارة المخيمات في الوحدة التنفيذية للنازحين بمأرب، خالد الشجني، في حديث لـ بلقيس نت، إلى أن سبعة وعشرين مخيماً للنازحين أغلقت في المحافظة، نتيجة استهداف مليشيا الحوثي، مضيفا أن القصف المدفعي والصاروخي، الذي شنته المليشيات على عدد من مخيمات النزوح منذ مطلع العام 2020 وحتى 29 مارس 2021، أدى إلى تهجير أكثر من ألفين وستمائة أسرة.

تشير الباحثة في هيومن رايتس ووتش أفراح ناصر، إلى أن " قوات الحوثيين ارتكبت انتهاكات جسيمة وأظهرت تجاهلا مروعا لأمن وسلامة المدنيين طوال النزاع. ولفتت إلى أن الهجمات العشوائية بالمدفعية والصواريخ، التي يشنها الحوثيون على مناطق مأهولة بالسكان في محافظة مأرب، تعرض النازحين والمجتمعات المحلية لخطر شديد".

وفي محاولة للتغطية على جرائم استهداف مخيمات النازحين، تذرعت وسائل الإعلام التابعة للمليشيات الحوثية بأن القوات الحكومية تقوم بتخزين الأسلحة ونصب المدافع والرشاشات وسط مخيمات اللاجئين، واتخاذهم دروعا بشرية، وهو ما صرح به الناطق باسم الحوثيين محمد عبد السلام في تغريدة على تويتر بتاريخ 31 مارس 2021، بقوله: "إن من أسماهم بـ مرتزقة العدوان في مأرب ومعهم عناصر القاعدة وداعش يتمترسون بمخيمات النازحين ويضعونهم في المقدمة لحماية المعسكرات في الخلف"، محملا إياهم والتحالف كامل المسؤولية عن هذا التصرف، حسب كلامه.

مخيمات النزوح

كأن الألم والحصار الذي عاشوه بوجود الحوثيين لم يكن كافيا
وكأن رؤيتهم لمنازلهم التي تحولت إلى ركام ومن ثم اضطروا
إلى النزوح منها كارهين لم يكن كافيا ليعشوا مأساة جديدة!

مخيم النقيعاء

- يقع المخيم في صحراء ممتدة، في مديرية الوادي شرق محافظة مأرب، وفي مكان يتوسط منطقة صافر ومحطة بن معيلي، ويتكون من عدة مواقع، كل موقع فيه مجموعة من الخيام .يفتقر المخيم إلى الخدمات سواء في الإيواء أو الماء والإصحاح البيئي، والصحة والتعليم، كما أن المساعدات قليلة كما يقول عدد من النازحين، وأغلب النازحين في هذا المخيم، هم من المديريات الجنوبية لمحافظة مأرب، ومن مخيمات سابقة كانت في هذه المديريات خصوصا العبدية وحريب والجوبة، كما أن بعضهم من مخيمات في بني ضبيان وصرواح. ويعاني النازحون فيه من انقطاع التعليم عن أبنائهم، وبُعد المراكز الصحية عنهم بأكثر من 20 كيلو متراً.

مخيم السويداء

- مخيم السويداء، ويقع في إطار مديرية المدينة، والذي يؤوي أكثر من 2000 أسرة، إلا أن موقعه بالقرب من عدد من المعسكرات جعله عرضة للقصف المستمر بالقذائف. وعلى الرغم من تواجد المنظمات الإنسانية ووجود مستشفى ميداني وسيارة إسعاف إلا أنه لا يغطي الاحتياجات كما أن المساعدات الغذائية والإيوائية ليست بالكافية، وهناك مدرسة ابتدائية فقط، بينما يضطر طلاب الثانوية إلى الذهاب مسافات تقدر بأكثر من 5 كيلو متر للدراسة في منطقة الروضة وداخل المدينة

- مخيم الرباط الذي يقع في محافظة لحج في نهاية 2018 وفيه (470) أسرة وقد زاد عدد النازحين فيه حتي نهاية مارس 2019 إلى 650 أسرة مما سبب ازدحاما شديدا في المخيم حيث إن بعضهم يعيشون في العراء دون مأوى أو خيم تحميهم من حرارة الظهيرة وبرد المساء .

- وكأن الألم والحصار الذي عاشوه بوجود الحوثيين لم يكن كافيا وكأن رؤيتهم لمنازلهم التي تحولت إلى ركام ومن ثم اضطروا إلى النزوح منها كارهين لم يكن كافيا ليعشوا مأساة جديدة!

- جميع سكان المخيم أصبحوا معتمدين بشكل كامل على المساعدات الغذائية التي تصل إليهم كل شهرين أو ثلاثة أشهر فقط وقد يصل الحال بهم إلى أنهم لا يجدون ما يأكلون كما أن معظم الأطفال إن لم يكن كلهم يعانون من سوء التغذية. وفي حين أننا نرى الأطفال في كل بلاد العالم في المدارس نرى أطفال محافظة الحديدة ويعملون في تنظيف السيارات والتسول في الشوارع لمساعدة عائلاتهم لتوفير الطعام.

- تعاني فتيات المخيم من التحرش بسبب سوء أوضاع الحمامات في المخيمات وعدم وجود دورات مياه صحية ومنعزلة ويعاني سكان المخيم من الرياح الرملية والحرارة المرتفعة في النهار ولا يوجد أي خدمات صحية هناك كما أن المساعدات الغذائية شحيحة جدا والوضع الإنساني سيء جدا فهم يفتقرون الي أقل مقومات الحياة.

- يقع مخيم الشعب (1)، في مديرية البريقة ـ مدينة الشعب ـ حي القياديين، غرب العاصمة عدن، وهو عبارة عن سور لمدرسة حكومية قيد التعمير، يضم نازحين من ثلاث محافظات تعز والحديدة والضالع، والمخيم مبني من الخيم و(صنادق) من الخشب والصفيح والطرابيل، ويبلغ عدد الأسر النازحة فيه بنحو (151) أسرة، ونحو (900) فردا.

- وتتكون إدارة المخيم من عاقل المخيم، ومدير المخيم، ونائب مدير، وينقسم المخيم (1) الى جناحين، جناح خاص بنازحي حجر الضالع، والجزء الآخر تابع لنازحي الحديدة، وتندلع بعض الأحيان بينهم صراعات مناطقية، تؤدي إلى اشتباكات بالأيدي، وإنشاء عصابات، ويتدخل أمن المخيم باستمرار لفض النزاع فيه.

- وبشكل مباشر، يعتمد سكان المخيم (1)، على التسول والحمالة في أسواق الجملة، وجمع مخلفات البلاستيك والمعادن وبيعها في الأسواق، الى جانب أعمال البناء، وهذا ما جعلهم في مواجهة الجوع بشكل مباشر، نتيجة الإجراءات الاحترازية المتعلقة بوباء كورونا.

الوضع الصحي:

يعاني النازحون في المخيم من وضع صحي متدهور، حيث تنتشر فيهم الأمراض والأوبئة، كالسرطان، والسكر، والضغط والربو وحصى المرارة، وأمراض النساء، وأمراض نفسية، وأطفال ونساء مُعنفون يحتاجون لرعاية وجلسات تأهيلية، وأمراض وبائية، ويحتل المكرفس والضنك والإسهالات المائية المرتبة الأولى من حيث إصابات السكان، الى جانب غياب تام لعربة الإسعافات المجانية منذ أشهر الذي كانت تمدهم بالعلاجات بعض الشيء.

وبحسب القائمين على المخيم إن المخيم يعاني من نقص في الاحتياجات كصيانه الخيم وتغيير البوابات، وإصلاح شبكة المياه والصرف الصحي.

المنظر العام للمخيم يعاني من عدم النظافة، حيث شوهد بعض الأطفال وهم يتبرزون في مؤخرة سور المخيم، كما أن الأطفال في سن الرضاعة وصغار السن لا يرتدون الحفاظات، كما شوهد نساء في وقت الظهيرة وبعد طهي الغداء يرمون مخلفات الطهي أمام الخيم، حيث لا يوجد في خيم الطبخ مخارج للماء.

وبحسب مديرة المركز - والتي تعمل أيضا كمثقّفة صحية في المخيم - إن الأمراض تنتشر نظرا لازدحام الأعداد إلى جانب ضعف الثقافة الصحية عندهم فيما يتعلق بالنظافة الشخصية وغيره، إلى جانب رداءة البنية التحتية للمخيم فيما يتعلق بالصحة. وأضافت إنهم أصبحوا أكثر من غيرهم ناقلين للأمراض لأن البعض منهم يتسولون فيقفون أمام الطرقات ويذهبون الى منازل الميسورين لغرض التسول، فيمدونهم الأهالي بالنقود والطعام، الأمر الذي يجعلهم ناقلين للوباء وهم لا يشعرون.

مخيم عمار بن ياسر

- في منطقة المصعبين بمديرية الشيخ عثمان ـ عدن، وهو مخيم يضم (250) عائلة نزحت من محافظة الحديدة من مديريات الميناء، الحوف، الحالي. المخيم هو سور لمدرسة حكومية قيد الإنشاء، إلى جانب أنه معتمد رسمي من مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين، ويحظى بشركاء داعمين. وبعد زيارته وجدنا المنظر العام للمخيم مقبول نوعاً ما وهو عبارة عن خيم منظمة ملفوفة بطرابيل تابعة لمفوضية الأمم المتحدة. ويعتمد غالبية سكان المخيم على التسول، وأعمال البناء، والقليل منهم من يعمل بالموترات (دراجات نارية)، وقد تعرض عدد منهم للنهب ومصادرة دراجته النارية من قبل الحزام الأمني بعدن.
- يَحصل سكان المخيم على إعانة مالية كل ثلاثة أشهر، من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين؛ لكل فرد من أفراد الأسرة 4500 ريال يمني، كما ووزعت لهم طاقة شمسية، كما يوجد لديهم مصلى، مزود بمكبرات صوت وتقام فيه الصلوات بما فيها صلاة الجمعة.
- أكثر من 100 طالب وطالبة نازح يتلقون التعليم في مدرسة النور بالمصعبين، وبسبب العنصرية التي تعرض لها الأطفال في المدراس حيث كانوا يجعلونهم يقومون بالكنس لأنهم من فئة النازحين فاضطروا للخروج من المدارس، بحسب قول الأهالي.

الوضع الصحي:

- ويقول عاقل مخيم "عمار بن ياسر"، عبد العليم غالب عبد الله، إن الوضع متردٍّ للغاية خاصة بعد اختفاء سيارة الإسعاف التي كانت تزود المخيم بالأدوية منذ أكثر من ثلاثة أشهر، حيث إنه يوجد لدينا أشخاص بحاجة الى أرجل صناعية، وقد تكفلت أحد المنظمات بذلك، ولدينا أطفال مصابون بطفح جلدي، وأمراض مزمنة لكبار السن، إلى جانب أمراض البواسير، وضعف البصر، وكلهم يسمعون وعوداً من منظمات لكن لم يجدوا شيئا، ولا يقبلهم أي مستشفى للعلاج.
- مخيم بئر أحمد يقع المخيم بالقرب من فتحة منطقة بئر أحمد الخط الرئيسي ـ م/ البريقة ـ عدن، ويتواجد في الحوش (55) أسرة وما يقارب (250) طفلا وطفلة بحسب إحصائية الوحدة التنفيذية بالمديرية. المخيم هو حوش يملكه أحد التجار بالمحافظة، المخيم غير معتمد من منظمة الأمم المتحدة، وهو مكون من صناديق خشبية مسقوفة بطرابيل، وبعض المنازل أشبه بكوخ صغير مسقوف بطربال لا يليق لسكن حيوان، وأغلب سكان المخيم يعتمدون على التسول وبعض الأعمال العضلية، والبعض منهم يملكون دراجات نارية يعملون عليها ليطعموا أبناءهم.

- يعيش سكان المخيم أوضاعا إنسانية صعبة، وهو من أفقر المخيمات والتجمعات من حيث المعيشة، فهم لا يجدون ما يأكلون في ظل الإجراءات الاحترازية التي تفرضها السلطة بعدن، ومن خلال النزول رصدنا بعض الأسر، توقد النار بالقراطيس والبلاستيك، من أجل ان يطبخوا الشاهي والطعام، ورصدنا بعض الأسر تقوم بتجفيف الخبز (الروتي) والرغيف الذي يأتي لهم من المعسكرات المجاورة التابعة للحزام الأمني وأهالي الخير، ومن ثم تقوم تلك الأسر بتجفيفه تحت أشعة الشمس من أجل أكله مرة أخرى، في حالة لم يتوفر لهم الغذاء.

- جميع الأسر تحدثوا لنا بمرارة عن أوضاعهم الإنسانية التي تتمثل بالغذاء والدواء والسكن، فهم لا يملكون أدوات الطبخ من أسطوانات غاز ولا شول (طباخات)، كما تأتي لهم (6000) وايت فقط من الماء مقدم من اليونسف، ومنظمة الإنترسوس (INTERSOS) فهي لا تكفيهم، ونظراً لقلة المياه صار الأطفال يستخدمون الأحجار بعد "التبرز"، مما أدى الى تخريب الحمامات نظراً للأحجار المستخدمة، وكثيرا ما تغرقهم الأمطار وتتلف عليهم بعضا من ممتلكاتهم الخاصة، وأغلب تلك الأسر لا تملك بطائق شخصية ثبوتية، وهذا ما يعرقلهم في تقديم المساعدات لهم، فأغلب المنظمات تشترط وجود البطاقة الشخصية من أجل تلقي المساعدات..

معاناة لم تستثن كبار السن

حمدة علي طعيمان" امرأة "سبعينية" نزحت وما زالت ترتب خيمتها الجديدة، تقول "أصبحنا متروكين في هذه الرمال" في عبارة تلخص الوضع الذي صار إليه النازحون من مديريات الجوبة وحريب وجبل مراد وصرواح "ذنه" وبني ضبيان، وهي مناطق ومديريات تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي من المحافظة، كما أن بعضهم من محافظات أخرى يمثل لهم هذا النزوح نزوحاً مركباً.

في رحلة الفرار والنزوح والبحث عن مخيم جديد كانت مهمة "حمدة" لكبر سنها شاقة، تقول "بأن الرجال غير موجودين، وأصبحت مسؤولة عمّن فر معي من نساء وأطفال"، كما أنها مريضة، تعاني من ألم في الظهر، إلا أنها ترتب خيمتها الجديدة التي نصبتها نهار وصولهم إلى مخيم "النقيعا".

وتواصل "لا أستطيع الوقوف" وانتقلت من مخيم سابق، هو مخيم الروضة في منطقة ذنة، كما أن نزوحها هذا يعد الثالث، فهي في الأصل من مديرية صرواح، وكان نزوحها قبل أعوام مع بدء المعارك بين طرفي الصراع (الحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي).

تشرح بأن خيمتها تخلو من أي مواد تموينية أو إيواء، وهو هذا حال أغلب النازحين الجدد إلى هذه الصحراء التي لا مقومات فيها للحياة، وأضافت "نزحنا والحوثي بعدنا بعدنا" تعبيراً عن مرات النزوح التي عاشتها حمدة، كما أنها تتذكر هدمهم لمنازل أسرتها، التي تعرضت للقصف، وأن ألم ظهرها ناتج عن قصف جوي.

غياب المنظمات

ما يزيد من مأساة هذه المخيمات، التي يقطن فيها ما يزيد عن 17 ألف أسرة، أنها بعيدة جداً عن خدمات الصحة أو التعليم وتقع أغلبها على بعد أمتار من الطريق الدولي الرابط بين محافظة مأرب ومحافظة حضرموت.

هذه المخيمات لم تجذب انتباه المنظمات الدولية الإنسانية بعد بحسب شهادات النازحين أنفسهم، هذا ما قاله أحد المسؤولين المحليين في مخيم النقيعا نفسه، ومن الملاحظ أن النازحين القادمين من مخيمات سابقة، بدأوا تنظيم أنفسهم واختيار مسؤولين من بينهم لمتابعة ما يحتاجونه سواء من المجتمع المضيف أو السلطات المحلية، أو حتى المنظمات التي تحبذ اتخاذ النازحين هذه الطرق في التنظيم.

وأكد أنه "لم تُقدَّم لهم أي مساعدات من المنظمات. فكل ما حصلوا عليه كان من المجتمع المضيف، خصوصا رؤساء القبائل، أو تجار عبر مندوبين قدموا لهم قليلاً من أدوات المأوى وخزانات حفظ المياه، إلا أنها لا تكفي".

وقال " استقبل المجتمع المضيف النازحين من مخيمات عدة، ومن مديريات مختلفة، بسعة صدر وترحاب". مشيراً إلى أن المجتمع المضيف عنده شعور بمأساتهم، حيث تم توفير مشروع للمياه لهم.

ويعود للحديث عن المنظمات فيقول: إنها لم تأتِ إليهم أي منظمة، من تلك التي تختص بالإيواء أو بتوفير المياه، أو الصرف الصحي، رغم أنه قد تمت مناشدتهم ورُفعت الأسماء لهم ضمن النزوح الطارئ، كونهم فارين من أماكن الاشتباك.

وذكر فريق "سام" الميداني أنه عند تجوالهم في مخيم النقيعا، الذي يعد الأكبر في صحراء مأرب الشرقية، وجدوا أن أغلب النازحين الجدد، هم من الأيتام والأرامل. إنها صورة توضح ما وصلت إليه اليمن جراء الحرب، خصوصا مأرب التي لم تهدأ فيها المعارك منذ عامين.

ولهذا يقول مسؤولو المخيمات إنهم يواجهون مشكلة، حين يكون عائل الأسرة أو المسؤول عنها طفلاً يتيماً، لم يبلغ السن القانونية التي يمكنه فيها الحصول على أوراق ثبوتية، كما أن النساء الأميات - هن أيضا - لا يملكن أي أوراق، وهو ما يشكل مشكلة مضافة إلى مشاكل النزوح التي لا تنتهي في ظل غياب المنظمات الدولية.

وفي شهادة أخرى جمعها فريق سام تحدث "عبدالله علي العذل" وهو أحد النازحين من مديرية الجوبة، عن كرم المجتمع المضيف، الذي وفر لهم المكان مجاناً للإقامة فيه، كون كل الأراضي هنا تعود ملكيتها لقبائل أو أسر برمتها، أو لأملاك شخصيات اجتماعية كبيرة، رحبت باستخدامها مخيمات للنازحين.

وقال "إن المنازل والبيوت الخاصة بالسكان الأصليين امتلأت بالأسر النازحة، إلا أن الوضع لا يتحمل، أن تتكدس الأسر فوق بعضها، وهو ما دفعه للالتحاق بمن سبقه إلى مخيم "النقيعا" مؤكداً أنه تم الاستئذان من المجتمع الأصلي، لاتخاذ المكان مخيماً فأذنوا لهم".

وأشار "عبد الله" إلى أن من أكثر المشاكل التي يواجهها النازح هو الماء، قال "نأتي به على متن سيارات من آبار بعيدة عن المخيم، وخصوصا ماء الشرب".

بدورها قالت "سميرة محمد غالب" وهي نازحة من مدينة الجوبة، عند سؤالها عن دور المنظمات الخاصة باللجوء "بأنها وهي تعد خيمتها الجديدة، حضر مندوب عن إحدى المنظمات، وقام بتسليمها وعاء من البلاستك فقط". وأضافت "لقد هربتُ وأسرتي دون أي شيء من الأشياء التي تعيننا على المبيت أو إعداد الطعام، أو حتى دورات المياه، حيث تحدثت عن حالها قبل النزوح، فقد تم الاستحواذ على منزلها، ومن ثم تعرضه للقصف، لذلك هربتْ مع أبنائها وزوجها بما قلّ وخفّ حمله".

وأبرزت "سام" ما يعانيه النازحون من أوضاع مأساوية خصوصاً نازحي شهر نوفمبر والأشهر التي سبقته، والذين يعدّ غالبيتهم من مديرية الجوبة، التي تعدّ ذات كثافة سكانية كما أن فيها نازحين من مديريات ومحافظات أخرى. فقد تحولت الجوبة والقرى المجاورة لها إلى ساحة حرب مفتوحة وتعرضت لقصف بالأسلحة الثقيلة من ميليشيا الحوثي.

ويذكر أن اشتداد القصف أجبر أغلب النازحين إلى الهروب دون اصطحاب أي شيء معهم. من هؤلاء "عبدالله عوض هادي" حيث يقول: " إن أطراف مدينة الجوبة، وهي مكانه الأصلي، تحول إلى هدف للقصف، فاضطر للنزوح في البداية إلى الطرف الآخر في منطقة العمود حيث منزل ابنه وابن أخيه ". نجح عبدالله بالنزوح مع ما يملكه من أثاث؛ "مكيفات وثلاجات وغسالات ومفروشات" إلا أن القصف تبعهم إلى العمود بعد المكوث فيها لأيام، فسقطت قذيفة على منزل ابن أخيه الذي استضافه فاحترق كل شيء، فكان عليه النزوح هذه المرة دون أي شيء.

يقول "نزحنا قبل أسبوعين، ولم تأتِ إلينا أي منظمات حقوقية أو إنسانية". مشيراً إلى وضعه بأنه مسؤول عن أسرة كبيرة فلديه من الأبناء الذكور خمسة والإناث ست، إضافة إلى زوجته، كما أن ابنه الأكبر أصبح متزوجاً".

صنع عبدالله منزلاً بسيطاً من "جريد النخل" ونصب إلى جانبها خيمة قديمة أعطاه إياها أحد من يعرفهم، كما أن أطفاله الصغار أصيبوا بأمراض عدة، نتيجة الغبار المتطاير، كما أن المكان بارد ليلاً وفي النهار شمس حارقة.

وأضاف "كما ترون وضعنا؛ لدي ست بنات وأمهم وعندي خمسة أولاد وزوجة ابني الثاني. فكما ترون وضعنا عبارة عن حجرة من النخيل وخيام مقطعة وغالبية أولادي الآن في المستشفى بمأرب للعلاج بسبب أمراض البرد".

أطفال تركوا تعليمهم

لقد أضحى الأطفال بلا تعليم حيث أصبحت واجباتهم مساعدة أسرهم في ترتيب الخيام، أو البحث عن الماء. يقول الطفل "أحمد صالح ناجي " بأنه " نجا بنفسه وأسرته وأنه لا يفكر الآن في الانتظام في دراسته مجدداً فهم بلا مأوى ولا فراش" على حسب تعبيره.

يقول "كنت أعيش مع أسرتي في مخيم الروضة بذنة، إلا أن القصف الذي وصل إلينا كان شديداً،

حيث هربنا ليلاً ووصلنا إلى المكان الذي نحن فيه الآن، وحصلنا على مجموعة من الخشب، كمساعدة من أحد الأشخاص".

يجلس أمام ما استطاعوا حمله من ملابس، وبطانيات صغيرة، ويقول " بأنهم ناموا في ليلتهم الأولى في العراء، وسط الرمال، متحدثاً عن احتياجه وأسرته للماء والكهرباء ودورات المياه".

فيما قالت "قانية سعيد أحمد سعيد" وهي إحدى النازحات من بني ضبيان، إلى مخيم "المكراف"، في شهادتها "لقد أضحى أطفالي اليوم بلا تعليم، كما أنني تركت كل أثاثنا وأمتعتنا خلفنا"، وأن وضعها الآن سيء".

بدوره ذكر مدير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمحافظة مأرب "سيف مثنى"، لفريق "سام" من أحد المواقع الجديدة في مديرية الوادي، والتي استقبلت النازحين الجدد، مؤكداً "أن هذا الموقع أو المخيم الذي يتواجد فيه يضم أكثر من 18 ألف نازح، مشيرًا إلى أن هناك الكثير من الأسر التي نزحت أكثر من ثلاث مرات إلى خمس مرات، وهي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة".

وقال "إن موجة النزوح ما زالت مستمرة، كما أن بعض النازحين لم يتم "تركيب" المأوى التابع له بعد، وهم يحتاجون إلى تدخلات عاجلة خاصة في مجالات الإيواء، والمياه الإصحاح البيئي والغذاء والحماية، وكل المجالات الأساسية التي يحتاج إليها النازح". وأضاف "هؤلاء النازحون الذين نزحوا من المديريات الجنوبية، التي تم اجتياحها عسكريا من قبل الحوثيين، يصل عددهم إلى أكثر من 65 ألف نازح".

وقال "مثنى" في حديثه بأن "فرق التتبع للنزوح التابعة للوحدة التنفيذية، في مواقع استقبال النازحين، ونحن في الوحدة عملنا عملاً تنسيقياً بأن نوصل الاحتياجات إلى شركاء العمل الإنساني، الشركاء الدوليين والمحليين، لكي يتم التدخل بما يخفف من المعاناة الحاصلة، وخصوصا في مواقع النازحين الجدد. ويشير إلى أن ما يميز النازحين الجدد إلى أنهم ذاقوا مرارة النزوح بشكل متكرر، لذا هم يحتاجون إلى سرعة استجابة وتدخل في المجالات التي تم ذكرها".

وأكد رئيس الوحدة التنفيذية للنازحين بمأرب "أن المأساة الإنسانية متفاقمة، داعياً شركاء العمل الإنساني، وخصوصا الأمم المتحدة إلى الالتفات إلى حجم النزوح وإلى حجم المأساة الإنسانية في محافظة مأرب". حيث أكد عند سؤاله عن حجم التدخل من قبل المنظمات أجاب " بأنه قليل، في البدء تمّ التدخل لإغاثة 1500 أسرة. ثم وصل الآن إلى إغاثة عشرة آلاف أسرة، مؤكداً أن ما يُقدّم يعدّ تدخلاً قليلاً جداً بالمقارنة إلى ما تحتاجه الأسر النازحة".

معاق حرب

"مانع أحمد حسين صالح القشيبي" نازح آخر، إلا أن مأساة نزوحه تكمن أكثر في كونه معاقاً وهو ما صعب من رحلة هروبه مع أسرته، من مخيمه السابق، مخيم جهم، غرب المحافظة.

يعاني "مانع" من شلل رباعي، بسبب إصابته بشظايا قذيفة، أصابته بالرقبة، لذا لا يستطيع الحركة، كما أنه لا يشعر من منتصف جسمه.

يقول "كنا نازحين في مخيم جهم، متذكراً أن القصف كان شديداً، أصبح المخيم ساحة حرب، وصل القصف إلى المنازل، كما كانت هناك طائرات مسيرة، مشيراً إلى أن هذه الطائرات مهمتها الاستطلاع، لذا كان تأتي بعدها القذائف، لذا كان خروجهم على عجلة". وأشار " بأنه نزح محمولاً على أكتاف النساء مسافة بعيدة، ووصل المكان الذي اتخذوه مخيماً بعد تعب شديد، لينام أول ليلة في العراء، استقبلهم البرد والغبار" على حد وصفه.

لا يملك "مانع" وأسرته شيئاً، كما أنه يحتاج دورة مياه خاصة، مع أن مخيمه الصغير دون دورات مياه عادية بعد، ومع ذلك يتخوف من قادم أسوأ. وأكثر ما يحزنه أنه لا يمشي إلا على عربة متنقلة وأنه عالة على الآخرين.

نزوح متكرر

"علي سعيد سعدان" رب أسرة نازحة، لها تجربة مع النزوح المتكرر، يقول إنه نزح في المرة الأولى من بني "ضبيان" إلى جبل مراد، في منطقة يقال لها "الولاج"، حتى وصوله الأخير إلى مخيم "النقيعا"، مشيراً إلى أنه لا يوجد معه شيء ما عدا المخيم البسيط.

يقول "ما أخذنا حاجاتنا، وتركنا أغنامنا ومزارعنا، ولم نهرب من الصواريخ إلا بأولادنا والأشياء البسيطة، متذكراً مشهد الهروب بأنه كان مرعباً وجماعياً". وأكد أن "وضعه أصبح صعباً أكثر في مخيمهم الجديد، الذي لم يأت أحد من المندوبين أو العاملين في المنظمات لزيارتهم ومعرفة احتياجاتهم، كما أنه حاول الذهاب إلى مقر إحدى المنظمات التي رفضت التجاوب معه".

الشتاء أشد وطأة.. الموت برداً

في الـ 15 من نوفمبر/ تشرين الماضي، توفي الطفل الرضيع "عارف عبدالواسع محمد"، بعد أن تعرض لنزلة برد شديدة، في مخيم "النقيعا" الصحراوي. تقول والدته التي التقاها فريق "سام"، إن ابنها توفي وهو في عمر تسعة أشهر، من شدة البرد، شاكية بأن خيمتها لا توجد فيها أي وسائل تدفئة، أو حتى لحافات تقيهم شدة البرد، وألم النزوح. وأكدت الأم (وفاء سالم حسن راضي) أنه مات قبل حوالي عشرين يوماً، لم يتحمل البرد كونه صغيراً، وقد عانى من الإسهال الشديد والحمى "والطرش"، مشيرة إلى أنه بسبب حالتهم المادية المتعبة لم يستطيعوا علاجه، كما أن المستشفى بعيد، بينما المخيم لا توجد به أي خدمات صحية.

وقالت إنها ذهبت به إلى مستشفى "كرى" الحكومي، سيراً على الأقدام، لمسافة تزيد على 30 كيلو متراً، لكن الأطباء لم يستطيعوا عمل شيء لطفلها، لأن المرض قد استحوذ على جسده الصغير، وبعد ثلاث ليال من السهر بجانبه، توفي "عارف" في حضن أمه، قال الأطباء لها "قتله البرد".

تتخوف الأم على من بقي لها من الأطفال، وهم ثلاثة، من أن يقضي عليهم البرد، في خيمتها العارية من أي وسائل حماية، ومنها البطانيات، داعية إلى مساعدتها، وهو ما أكده الأب "عبدالواسع محمد" بأن وفاة ابنه عارف كانت بعد معاناة، وأن ظروفه الاقتصادية الصعبة حالت دون علاجه، أو تدارك علاجه، كما أن خيمته لا تمتلك أي شيء، وهو ما يحزنه، في ظل غياب المساعدات، مؤكداً "ظروفنا قاسية".

الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمأرب، أكدت في تصريحات صحفية، وفاة ثلاثة أطفال في مخيمات النزوح خلال شهري (ديسمبر ونوفمبر) بسبب موجة البرد وسوء الأحوال المعيشية التي يواجهها نازحو محافظة مأرب، في ظل غياب للمنظمات الإغاثية والإنسانية.

وقالت في تقرير لها إن الشتاء فاقم من معاناة النازحين، وأدى إلى وفاة أطفال لم تحتمل أجسادهم الصغيرة تبعات النزوح وزمهرير الشتاء المميت، والذي رصدت فيه 12602 إصابة وأثر صحي، كان البرد سبباً في زيادة انتشارها خلال شهري نوفمبر والنصف الأول من ديسمبر الجاري بجميع مخيمات النزوح.

وأكدت أن ظاهرة الموت برداً في مخيمات النزوح بمأرب تعود لعدد من الأسباب، في مقدمتها "التشريد والنزوح القسري والمفاجئ للأسر المهجرة، حيث تنزح هذه الأسر المهجرة إلى العراء أو في خيام بدائية ورديئة الجودة، فضلا عن عدم توفر ملابس أو مواد تدفئة لهم".

كما أكدت أن المخيمات المستحدثة هي الأكثر عرضة لمثل هذه الكوارث الطبيعية التي تزيد من معاناة النازحين يوماً بعد آخر.

وبحسب التقرير الحكومي تعاني المخيمات من ضعف التدخلات الطارئة لمواجهة الكوارث والحوادث والتي تفاقم من معاناة النازحين"، مؤكداً أن الدور الذي يقدمه شركاء العمل الإنساني من منظمات محلية ودولية بالمحافظة ضعيف جداً في هذا المجال.

وتعد مخيمات النزوح بالمحافظة والبالغ عددها 182 مخيما أكثر عرضة لموجات البرد والكوارث الطبيعية كالسيول والأمطار والأعاصير، كونها لا تضم خياماً عازلة للمياه، كما أن الخيام رديئة الجودة في ظل غياب وسائل تدفئة ضرورية مثل البطانيات والملابس الشتوية.

وذكر التقرير أن النازحين يعانون ظروفا مادية صعبة جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بالتزامن مع انتشار رقعة الأمراض التي يسببها البرد في أوساطهم خصوصاً بين الأطفال وكبار السن.

وسرد التقرير عددا من الاحتياجات، أبرزها توفير مواد الإيواء الضرورية للنازحين ووسائل التدفئة التي قد تساعد على تخفيف موجات البرد القارس، وصيانة مخيمات النزوح، وتبني مشاريع عزل اسمنتي أرضي بمحيط الخيام والشبكات لضمان عدم تسرب البرد واحترازا من السيول والأمطار والغبار، خصوصا أن محافظة مأرب تشهد موجات غبار ترابية لأنها منطقة صحراوية.

وتحتضن مأرب أكثر من 60٪ من إجمالي عدد النازحين في اليمن الهاربين من الحرب، ويتجاوز عدد النازحين 2 ملايين، وفق تقارير حقوقية، وهم يعيشون أوضاعا إنسانية مأساوية في ظل شح الدعم الإغاثي.

وبلغ عدد النازحين، في تقرير أصدرته الوحدة التنفيذية في يوليو 2020، أي قبل الموجة الجديدة من النزوح، (1044248) مليوناً وأربعمائة واثنين وأربعين ألفاً وثمانية وأربعين نازحاً، و(170565) سبع عشرة ألفاً وخمسمائة وست وخمسين أسرة.

نازحو الحديدة تحذير أممي

أعلنت الأمم المتحدة، اليوم الإثنين، نزوح 6 آلاف شخص إلى مدينتي الخوخة والمخا جنوبي محافظة الحديدة، من المناطق التي سيطرت عليها ميليشيا الحوثي مؤخراً عقب انسحاب القوات المدعومة من الإمارات، فيما لم تسجل أي حالات نزوح باتجاه مناطق شمال المحافظة.

وأشار مكتب الأمم المتحدة في البيان، أنه "عقب هذه التطورات، نزحت حوالي 700 عائلة (نحو 4900 شخص) إلى مدينة الخوخة، بينما نزحت 184 عائلة أخرى (نحو 1300 شخص) جنوبا إلى منطقة المخا (جنوب الحديدة) ولم يتم الإبلاغ عن أي حركة نزوح ضمن المناطق التي أصبحت تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع (الحوثية)".

وأضاف: تم إنشاء مواقع جديدة للنازحين يضم 300 خيمة لاستقبال الأسر النازحة حديثاً في الخوخة، وتسعى السلطات المعنية لإقامة موقع آخر للنازحين لتوفير المأوى للأعداد المتزايدة من النازحين".

وكانت الأمم المتحدة، حذرت من وصول اليمنيين إلى مستويات غير مسبوقة من الجوع في ظل الحرب المستمرة منذ سنوات.

"برنامج الأغذية العالمي" التابع للمنظمة الأممية، ذكر على حسابه في "تويتر" أن عشرين مليوناً من اليمنيين بحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة.

نازحون في عدن.. لا معين لهم

فطوم.. مسنة دون رعاية صحية

في مديرية البريقة، غربي محافظة عدن، وبالتحديد في حي القياددين بمدينة الشعب، يقع المخيم الذي نزحت إليه "فطوم علي فتيني عثمان" (70 عاماً)، والتي تعيش ظروفاً إنسانية مؤلمة.

وتأتي معاناة "فطوم علي فتيني" كونها معاقة، إلاّ أنها مسؤولة عن رعاية، 11 طفلاً، ما بين أطفال لها وأحفاد.

تقول "فطوم" لفريق "سام" إنها نزحت من الحديدة، (دون أن تحدد اسم المكان الذي تنحدر منه بالتحديد)، إلا أنها تتذكر رحلة هروبها أو نزوحها بأنها لم تكن سهلة، وتشير إلى أن الحرب هي من أجبرتها على الرحيل، إلى هذا المكان الذي يفتقد لأبسط مقومات الحياة.

ويتوسط المخيم سور مدرسة حكومية قيد الإنشاء، ويتوزع فيه نازحون من ثلاث محافظات، (تعز الحديدة الضالع) بحسب القائمين عليه، يعانون من الإهمال وعدم الحصول على ما يكفي لتسيير حياتهم، وهو ما توضحه "فطوم".

أكدت فطوم أن همّها الأول كان في حياتها الجديدة، إنشاء خيمتها ثم العمل. فبعد أن أصبح لديها الخيمة، وإن كانت شبه ممزقة، إلا أنها اتخذت منها مكانا لبيع الحاجيات الصغيرة التي يقبل على شرائها الأطفال، وذلك من أجل إعالة نفسها وصغارها.

وأوضحت أنها لم تجد أي رعاية صحية من المنظمات الإنسانية، وزاد من معاناتها، اكتشافها إصابة إحدى "بناتها" بسرطان الدم، كما أن بنتاً أخرى مصابة بآلام في المفاصل.. وتقول "أصبحت عاجزة عن تقديم العلاج لهن، نظراً لظروفي القاسية".

وفي المخيم، غير "فطوم" العشرات من كبار السن، كما أن منهم من هو مصاب بالأمراض المزمنة، إلا أن الاهتمام الصحي غائب، كما أن المساعدات تكاد تكون منعدمة، في ظل تفشي الأمراض، حيث لم تحصل "فطوم" خلال الفترة الأخيرة على أي وسائل نظافة من مطهرات ومواد تعقيم.

التسول بدلاً من الانتظار في المخيم

اضطر للتسول، من أجل أن يعول أطفاله الـ 11 فرداً بين ذكور وإناث، إضافة إلى زوجته.

"محمد سالم" هو من نازحي مخيم الشعب أيضاً، إلا أنه قدم من محافظة تعز، فراراً من الحرب، أصبح يمتهن "التسول" من أجل إطعام أولاده، يشير إلى أنه بحاجة إلى المساعدة، وتقديم المواد الغذائية إليه.

كل يوم عليه الذهاب إلى سوق البريقة، الذي يبعد عن المخيم بـ 13 كيلو متراً، كما عليه أن يطلب المساعدة من المارة، وأصحاب المحلات، وباعة الأسواق.

يقول بأن ذلك يتعبه، ولا يخرج للتسول، إلا لأن ما تقدمه المنظمات من المساعدات لا يكفي، لذا هو بحاجة للمواد الغذائية، ويتمنى أن تقدمها له الجهات الحكومية حسب تعبيره، كونه لا يستطيع أن ينفق على أولاده.

ويؤكد أن ما يقدم الى المخيم من مساعدات لا يكفي قوتاً لأولاده" وأشار أثناء الحديث معه إلى "كيس" صغير فيه نوعاً من الدقيق الأبيض، وقال إنه 4 كيلو جراماً، وهو ما اشتراه بما جمعه من مال، ليعود به إلى منزله.

عيشة.. التسول وبقايا الخبز

مهنة التسول لجأ إليها الكثير خصوصاً من المسنين، ومن الجنسين، منهم "عيشة" وهي في العقد السابع من عمرها، كما أنها نزحت من مدينة تعز، وسط البلاد.

تقول إنها بعد نزوحها إلى عدن، ظلت في تنقل بين مخيمات عدة، ليستقر بها الحال في مخيم الشعب، والذي أصبحت تعيش في "أكواخ صغيرة" مع 7 من أحفادها.

لم تجد من المساعدات لذا خرجت إلى الشارع، تتسول المواطنين، من أجل توفير لقمة عيش لها وأسرتها، كما أنها تعمل على تجميع قطع الخبز لتجففه، ثم تعمل على إعداده مجدداً وتطعمه الصغار.

وعن الأماكن التي تحصل منها على الخبز، تقول "عيشة" إنه يأتيها من بعض المعسكرات القريبة وفاعلي خير. وتشير إلى أن تناول الخبز المجفف يمر عبر مرحلتين، الأولى التجفيف، ثم الطحن له ليكون هو الوجبة الوحيدة للأطفال السبعة ليقيهم الجوع طيلة اليوم والليلة.

ورصد فريق "سام" الوقت الذي تجمع فيه "عيشة" بقايا الخبز، ثم تعمل على تجفيفه بكميات كبيرة.

وأشارت إلى أنها تستخدم منه وجبة "الشفوت" وهي وجبة تعد بطرق عدة وسط المجتمع اليمني ومن مكونات عدة، إلا أن عيشة تستخدم في إعدادها بقايا الخبز.

وفي ثنايا حديثها شكت النازحة "عيشة" من الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، في م/البريقة ـ عدن، قالت إنها لم تتجاوب معها في توفير مساعدات غذائية لهم إلا في أوقات متفاوتة.

سوء التغذية يفتك بالأطفال

سوء التغذية هو ما يصيب أغلب الأطفال في مخيمات عدن، منهم طفلا "أم صفية" التي رفضت الإدلاء باسمها الحقيقي، وقالت إن لديها طفلان يعانيان من سوء التغذية.

وقالت إن زوجها يعمل في خياطة "الأحذية" إلا أنها مهنة لا تكفي لشراء ما يسد رمق أطفالها.

وأشارت "أم صفية" وهي النازحة من محافظة تعز، بأن في آخر زيارة للطبيب من أجل ابنها الرضيع، كلفتها 30 ألف ريال، ومع ذلك لم تستطع شراء بقية الأدوية.

وقالت بأن حالة ابنها الصحية لم تتحسن، كما أن الأدوية غير مجانية وتضطر إلى الذهاب إلى مشافي بعيدة من أجل الرسوم، بينما المستشفيات القريبة لا توفر أي شيء.

واطلع فريق "سام" على حالات أخرى من الأطفال، يعانون من سوء التغذية، في ظل غياب كبير من المنظمات التي تعنى بالطفولة أو الأخرى الخاصة بالصحة، منها طفلان توأمان لأسرة، في مخيم مدينة الشعب.

وتعد "أم صالح" بمثابة ربة الأسرة، وأم للطفلين التوأمين الذَين تبدو أعراض سوء التغذية فيهما واضحة.

وتقول إنها نزحت قبل أعوام من تعز، وانتهى بها المطاف في هذا المخيم، وفي الفترة الأخيرة هي بحاجة للحليب من أجل طفليها المريضين، كما أنهما بحاجة لأغراض أخرى.

وأكدت أنها أحياناً تضطر إلى بيع ما تحصل عليه من مساعدات في المواد الغذائية من أجل شراء حاجيات طفليها، ولا تجد طريقة أخرى لأن الحليب لديها هو الأهم في هذا الوضع.

نازحو الحديدة تتوّزعهم المحافظات ويتقاسمهم "الجوع"

تعد محافظة الحديدة من أكثر المحافظات التي شهدت وما زالت تشهد موجات نزوح لتصاعد القتال فيها؛ خصوصاً في المديريات الجنوبية منها (الدريهمي، الجراحي، زبيد، حيس، جبل رأس)، كما أن هناك نازحين ومهجّرين، هربوا من بطش ميليشيا الحوثي ، بينما آخرون كان هروبهم من قصف الطيران كما توضح الشهادات التي حصل عليها فريق "سام" في عديد من المحافظات منها العاصمة صنعاء، وعدن، وتعز، والمهرة، ومأرب.

لا يوجد رقم دقيق عن عدد الأسر النازحة من الحديدة، إلا أن تقديرات "سام" تقول إنهم يتجاوزون 30 ألف أسرة، معظمهم من النساء والأطفال، وأغلبهم لجأوا إلى مخيمات أو في باحات مدارس حكومية، كما في أطراف تعز، أو في محافظات عدن، ومأرب وحضرموت، بينما الآخرون لجأوا إلى بيوت بالإيجار في ظل ارتفاع أسعار تزيد من تبعات نزوحهم، بعد أن فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم.

(موري) قذفت به الحرب إلى العراء في ساحة مدرسة بصنعاء

الشهادة الأولى التي أدلى بها لـ "سام" النازح "محمد عبده موري" والذي أصبح، يعيش في باحة مدرسة أبو بكر الصديق بأمانة العاصمة صنعاء.

يقول (موري) وهو أب لستة أطفال، أربع فتيات وولدان بأنه لم يجد أي مساعدة تذكر، بعد أن نالت منه الحرب وأوصلته إلى حيث يسكن الآن في مدرسة أبو بكر الصديق.

ويضيف" افترشت الباحة أنا وأطفالي" وليس معنا أي بطانية أو فراش ننام عليه".. مشيراً إلى أن عددا من المنظمات سجلت اسمه في كشوفاتها، إلاّ أنه لم يصرف له أي شيء.

وأكد أن الأكل هو ما يحصل عليه من المطاعم. يقول إنه يجد فتاتاً وعليه أن يأتي به إلى أطفاله، وذلك من المطاعم المجاورة، بينما ماء الشرب من الخزانات الموجودة في الشارع.

ينتمي موري إلى مديرية الحالي، بمدينة الحديدة، إلاّ أنه كان يعيش في مدينة حرض، إحدى مدن محافظة حجة، والتي تقع في السهل التهامي، إلا أنها أقرب إلى الحدود السعودية، والتي نالتها الحرب، وتدمرت أغلب أحيائها، كما أنها شهدت أكبر موجة نزوح جماعي على طول البلاد وعرضها.

يقول لفريق "سام" إنه كان يعمل في مدينة حرض، على دراجته النارية، وكان في أحسن حال، إلا أنه مع اشتداد القصف على المدينة، نزح إلى مدينة الحديدة، والتي سكن فيها في بيت طيني، مكون من غرفتين، وظل يعمل على دراجته النارية، التي هي مصدر عمله الوحيد، حتى أتت رحلة نزوحه الثانية.

وأضاف بأنه ظل في حياته الجديدة يعمل نهاراً على متن دراجته ليعود مساءً بما معه من طعام وحاجيات، إلى أن اقتربت المواجهات من منزله، والذي كان يقع بالقرب من مناطق تماس (لم يسمها).

وقال "كانت المواجهات من جهة والقصف الجوي من جهة أخرى" وهو ما أجبره على النزوح مجدداً لكنه هذه المرة، لم يكن يمتلك أجرة السيارة التي ستقلّه وأسرته، فضحى بدراجته النارية، والتي باعها من أجل تكاليف النزوح إلى أمانة العاصمة.

ويشير إلى أنه باع دراجته النارية، مصدر رزقه الوحيد، بمبلغ زهيد لم يتجاوز 50 ألف ريال، وهو الذي مكنه للهروب إلى صنعاء، والذي يقول إنه لأول مرة يأتي إليها، ولا يعرف فيها أحداً.

لا إغاثة رغم "الجوع"

نازح آخر في ساحة المدرسة بصنعاء "أبو بكر الصديق" تحدث لفريق "سام"، مؤكداً أن نزوحه إلى صنعاء هرباً من الاشتباكات، وبحثاً عن الإغاثة الإنسانية.

ويقول "عبدالله صغير" وهو شاب ونزح من مديرية الحوك، محافظة الحديدة، إلى صنعاء، ويعيل أسرة كاملة، بعد أن توفي والده متأثراً بمرض الفشل الكلوي.

وتتكون أسرة عبدالله من ستة أفراد، أمه و5 هم أشقاؤه 3 من الإناث وذكرين، وقال إن هروبه إلى صنعاء كان بحثاً عن المنظمات التي تهتم بالنازحين، من أجل أن تصرف لهم المواد الغذائية والمأوى ، إلا أنه وصل هو وأسرته إلى باحة مدرسة أبوبكر الصديق، ليفترشوا الأرض، ولا يجدوا من الطعام سوى "الكدم" وهو نوع من الخبز، إضافة إلى الفول.

وكشف بأنه تعرض للإيذاء والإهانة من جماعة الحوثي، طالبين منه العودة معهم، إلى الحديدة، من أجل أن يشارك في القتال، لا النزوح.. مشيراً أن مسلحين حوثيين حاولوا معه أكثر من مرة لتجنيده والعودة به إلى جبهات القتال، تحت دعوى الدفاع عن بلاده.

مآسي نزوح أخرى

نازحون آخرون من محافظة الحديدة، تقاذفتهم مآسي النزوح بصنعاء أوضحوا لـ "سام" أنهم قد يلجؤون إلى العودة إلى منازلهم ومناطقهم التي تعد مناطق اشتباك، بعد أن عجزوا عن التأقلم في أماكن نزوحهم لأسباب عدة.

منهم "شوعي محمد دحبوب" وهو مسؤول عن أسرة مكونة من تسعة أبناء، والذي ترك مهنته في صيد الأسماك، بعد وصول المواجهات إلى الساحل، يقول "انقطع عملي، واضطررت للنزوح إلى صنعاء.

وصل في البداية إلى مبنى مدرسة، إلا أنه لما رأى ازدحامها ومن ثم إصابة أطفاله بأمراض عدة، غادرها واستأجر شقة سكنية بمبلغ 30 ألف ريال، ويؤكد أنه بعد أيام تم طرده منها، من قبل صاحب المنزل، بسبب الإزعاج بحسب تعبيره.

عايشت المأساة نفسها "فاطم حسن دعكم" والتي هي أيضا أم لتسعة أطفال، أربعة من الذكور، وخمس من الإناث، فهي أيضا كانت تعمل في بيع الأسماك، في السوق الرسمي بمدينة الحديدة، وبسبب الحرب والاشتباكات، لم تستطع مواصلة عملها، فعزمت أمرها على الهرب شمالاً، صاعدة الجبال هي وأسرتها، في ظن منها أنها ستجد الراحة.

وأكدت أن من أسباب خروجها من بيتها محاولات المسلحين الحوثيين تجنيد أبنائها، كما أن الخدمات انقطعت كالماء والكهرباء.

ظلت شهرها الأول في صنعاء، دون أي حاجيات حتى الفرش البسيطة، والتي تستخدم في الجلوس أو النوم، ولم تجد من يساعدها وأولادها الصغار، فلجأت إلى التسول.

تقول إن المسؤولين عن المنظمات الإغاثية، لم يستوعبوها في أي مساعدات، غير أن بعضهم طلب منها أن تتكلم في وسائل الإعلام "التلفزيون" وتتحدث عن التحالف العربي الذي تقوده السعودية، فإن تحدثت "بسوء" وأنه "عدوان" فإنها ستجد كل المعونة والاهتمام من قبل الحوثيين في صنعاء. كان ذلك هو شرط مسؤولي المنظمات من اليمنيين، حتى تتمكن من الحصول على سلة غذائية، مشيرة إلى أنها كانت في راحة بمنزلها مع أسرتها قبل الحرب.

في عدن.. الأمر ليس مختلفاً

في غرفتين صغيرتين ومطبخ صغير وحمام، أصبحت تعيش أسرتان نازحتان هما أسرة "جمعة يحيى فتيني إبراهيم" وشقيقتها، في مدينة دار سعد بعدن.

للأسرتين من الأطفال ما يتجاوز العشرة، إلا أنه لا حل آخر لدى جمعة، التي ترى نفسها المسؤولة، وتضيف أن ابنها الأكبر متزوج أيضا، مما يعني أن في المنزل ثلاث أسر.

وتشير إلى أنها كانت تسكن في مدينة العمال بالحديدة، وهربت إلى عدن بسبب الحرب التي كانت مشتعلة، وطيلة اليوم والليلة، كانت في حالة خوف دائم على أطفالها.

تؤكد أنها واجهت صعوبات كثيرة أثناء النزوح، منها ارتفاع أسعار المواصلات، وتعب الطريق، وهي الآن في هذا المنزل بحي الكوثر بدار سعد.

وعن توفير الطعام، في البداية لجأت جمعة إلى بيع ذهب معها، وظلت تطعم أطفالها منها، إلى أن بدأ بعض أفراد الأسرة بالعمل الذي يوفر أبسط أنواع الأكل والشرب.

التشرد.. عنوان نازحي الحديدة في محافظات تعز والمهرة ومأرب

يتقاسم النازحون من محافظة الحديدة، ممن التقى بهم فريق "سام" في عدة محافظات منها تعز والمهرة ومأرب هموم التشرد في العراء، أو في منازل بسيطة.

منهم "فوزية محمد أحمد" التي تقول إن الوضع سيء، وهي مشردة بعد أن باعت كل ما تملك من أجل توفير قيمة إيجارات السيارة التي أقلتهم من الحديدة إلى تعز.

وأضافت أنه لا ذنب لها وغيرها من المشردين، وأن هذا التشرد نال من الأطفال أكثر، قالت ذلك وهي تبكي.. مؤكدة أنها لم تتلق أي مساعدات، وتقول، من لديه طعام يعيش ومن ليس لديه سيموت من الجوع.

أما "صالح عبده سالم صالح" أحد أبناء مديرية حيس، والذي وصل إلى محافظة المهرة شرق البلاد، وصلها بعد أن هرب من الأوضاع الأمنية، قائلاً "كان خروجنا صعباً، وبعنا ما نملك حتى الدراجة النارية تم بيعها" مشيراً إلى أن الكثير من الصعوبات واجهته أثناء السفر، منها إيقافه في النقاط الأمنية التابعة لفرقاء الحرب.

وعن سبب اختياره لمحافظة المهرة، أرجع ذلك إلى كونها منطقة آمنة، إلا أنه في المكان الذي نزح إليه ويقع بين مدينة الغيضة ومنطقة محيفيف، لا يصله أي شيء من المساعدات الإنسانية.

يقول إنه يشتغل في أعمال البناء "حجر وطين" من أجل المصروفات اليومية، إلا أن ارتفاع الأسعار يزيد من مشكلته، داعياً إلى مساعدته ومساعدة كل النازحين في ظل هذه الظروف الصعبة.

ويذكر أن الأوضاع الاقتصادية التي تفاقمت لانهيار العملة الوطنية، والذي تواصل انهيارها مسبباً ارتفاعاً جنونياً في أسعار المواد الغذائية وصلت لأكثر من 90% خلال العام 2021، وهو ما تسبب باتساع رقعة الجوع.

هروب من الرصاص إلى الجوع

المسنة "سلمى عوبل أحمد عبدالله" والتي وصلت محافظة مأرب، إلى الشمال الشرقي من اليمن، لا تختلف ظروف نزوحها كثيراً عن الآخرين بالنسبة للمساعدات الإنسانية، كما أنها حسب شهادتها تعيل 9 أفراد، على الرغم من أن عمرها تجاوز الستين عاما.

تقول سلمى والتي هربت من نار الحرب في مديرية حيس جنوبي الحديدة، بأنها نزحت هرباً من الرصاص والصواريخ، التي كانت تتساقط على قراهم على مدار الساعة.

اضطرت سلمى وأسرتها للهرب سراً، وذلك بعد أيام من حصارهم، تم منع الجميع من النزول إلى الأسواق، كما كان هناك تفتيش وتهديد، وتؤكد أنهم مشوا سيرا على الأقدام مسافة كبيرة.

وتشير إلى أن أسرتها باعت كل ما تملك من حيوانات بأسعار منخفضة، من أجل توفير قيمة السيارة التي أقلتهم إلى محافظة مأرب، تقول إن هناك من استغلهم فباعوا الأبقار والأغنام بنصف قيمتها الحقيقية.

تسكن سلمى الآن في بيت من الطين، يتكون من غرفتين ومطبخ، بإيجار يصل إلى 40 ألف ريال، إلا أن آخر كل شهر تعجز عن دفعه، كما أن توفير الطعام والشراب أصبح صعباً عليها.

وعن المساعدات لم تجد سوى 3 بطانيات وكيلو تمر، وتشير إلى أنها لا تستطيع تدبر المعيشة، إلا بشق الأنفس، وهو ما دفعها مؤخراً إلى ترك المنزل البسيط، واستخدام بيت مصنوع من القش في تجمع للمهمشين.

لم تستطع "سلمى" الحصول على مكان إلا بعد جهد، وذلك لتتخذ خيمتها، كما أن هناك ممنوعات كثيرة منها الخوف من اقتراب أطفالها من إحدى المزارع القريبة، قد يتم إطلاق النار عليهم.

التوصيات

- يجب التقليل من المنظمات غير الحكومية الدولية لأن المنظمات غير الحكومية المحلية هي الجهة المنفذة للمشاريع في نهاية اليوم. لماذا ندفع التكلفة الباهظة للمنظمات غير الحكومية الدولية والمغتربين (الرواتب ، الأمن ، التأمين ، الإقامة ، المركبات ، الرحلات الجوية ... إلخ). لذلك ، يقدم المانحون الأموال إلى المنظمات غير الحكومية المحلية دون وجود المنظمات الدولية غير الحكومية كوسيط في الوسط لاستهلاك حصة كبيرة من الأموال في الإدارة والرواتب.
- يجب ممارسة الشفافية من خلال نشر التقارير المالية والفنية لكل المشاريع التي يتم تمويلها وتنفيذها في اليمن وتوفير كل هذه البيانات اونلاين.
- مشاركة المستفيدين والمجتمع المحلي في التخطيط وحتى التنفيذ للتأكد من أن البرامج تلبي احتياجات الناس.
- تخصيص المزيد من الأموال للتنمية لتوليد الدخل وخلق فرص العمل.
- توقف عن استخدام النقدية في تسليم المساعدات إلى المستفيدين. يجب تحويل الأموال إلى الحساب المصرفي للمستفيدين لإعادة تنشيط البنوك اليمنية ولتجنب الاحتيال في أسعار الصرف من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية.
- اعتماد أنظمة محاسبية لتحقيق أقصى قدر من التحكم في عمليات المساعدات ومراقبتها.
- النظر في شراء المواد والحبوب من الأسواق المحلية لتنشيط الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل.
- الحرص على توريد كل مبالغ المساعدات إلى البنك المركزي اليمني ليتم المصارفة عبره ومن ثم الإنفاق على المشاريع والانشطة بالريال اليمني، الامر الذي يسعزز من وضع الريال اليمني ويحسن سعر الصرف.

الخاتمة

تؤكد سام في نهاية تقريرها بأن استمرار حالة الصراع في اليمن واستهداف المدنيين ولا سيما النساء والأطفال وتهجيرهم من منازلهم والاعتداء على مناطق سكناهم يتسبب بأزمات إنسانية غير مسبوقة ولا سيما حالة النزوح المتكررة التي يعاني منها ملايين اليمنيين دون وجود أي حل حقيقي في الأفق يضمن حماية أولئك الأفراد أمام الانتهاكات التي يتعرضون لها خلال رحلة نزوحهم من مناطقهم إلى المناطق الأكثر أمناً.

وتشدد المنظمة على أن وصول أولئك النازحين إلى تلك المناطق الآمنة لا يعني انتهاء تلك الأزمة بل تعني ابتداء أزمة أخرى من توفير المأوى والطعام والشراب والاحتياجات الأساسية أمام تنصل المنظمات الأممية والدولية المعنية بحقوق اللاجئين والنازحين لا سيما وأن الأوضاع الحالية في تلك المخيمات أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك بأن هناك أزمة إنسانية حقيقية في تلك المخيمات لا سيما ونحن نتحدث عن عدم وجود خيام تصلح لإيواء أولئك الأشخاص ناهيك عن وجود الخدمات الطبية والطعام والرعاية المتخصصة للأطفال والنساء والمعاقين الذين يعتبرون الشريحة الأكبر من أولئك النازحين.

واختتمت المنظمة تقريرها بالتأكيد على أهمية تجنيب أطراف الصراع للمدنيين من ويلات انتهاكاتهم وممارساتهم وضرورة توفير الحماية الكاملة لأولئك المدنيين مشددة في نفس الوقت على ضرورة تحرك الجهات الأممية وعلى رأسها الأمم المتحدة والأجهزة المنضوية تحتها من أجل توفير المستلزمات الأساسية للنازحين وتخصيص أماكن محمية لهم من أجل رعايتهم والعمل على توفير كافة الخدمات الطبية والتعليمية والغذائية والضغط على أطراف الصراع لوقف انتهاكاتهم المتصاعدة بحق المدنيين وتقديم المتورطين في ارتكاب تلك الانتهاكات للمحاكمة العادلة.

سام
للحقوق والحريات

نازحون في العراء

تقريراً حقوقياً يوثق الوضع الإنساني في مخيمات النزوح داخل اليمن

www.samrl.org
info@samrl.org

December 2022